حَلُّ الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني: جدوى نماذج الدولة الواحدة

دراسة معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي INSS
ملخص تنفيذي

ترجمة: د. دعاء الشريف

خبيرة في علم الآثار التوراتي ومديرة تحرير مجلة فلسطين في شهر بجامعة الدول العربية

في السنوات الأخيرة، كان هناك حديث متزايد عن «**زوال حل الدولتين**» واستبداله بإطار الدولة الواحدة. هذه الدولة الواحدة التي ستمتدُّ المنطقة فيها من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن كحلٍّ للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

يدَّعي أنصار هذه الفكرة أنَّ حلَّ الدولتين لم يعد ممكنًا، بالنظر إلى أن ما يسمى «الخط الأخضر» قد تمَّ طمسه وتضاءلت ما تسمى «يهودا والسامرة»، أي: (الضفة الغربية) وأصبحت ترتبط ارتباطًا وثيقًا بـ«إسرائيل»من خلال نشاط عسكري ومدني إسرائيلي واسع النطاق.

من منظور ديموغرافي. إنّ إضافة الفلسطينيين الذين يعيشون في «يهودا والسامرة» إلى سكان «إسرائيل» سيعني أن ما يقرب من 40 بالمئة من سكان «إسرائيل» سيكونون فلسطينيين، مما يضاعف العدد الحالي للفلسطينيين الذين يحملون الهويات الإسرائيلية ويقيمون في «إسرائيل» (بما في ذلك القدس الشرقية). إذا تم تضمين قطاع غزة أيضًا،

فسيكون نصف سكان الدولة تقريبًا من الفلسطينيين.

في الماضي، كان معظم مؤيدي فكرة الدولة الواحدة من اليسار الإسرائيلي الراديكالي أو المجتمع العربي في «إسرائيل» واقترحوا دولة ثنائية القومية أو دولة بلا قومية. اليوم، أصبحت فكرة وجود دولة واحدة كحلٍّ مُفَضَّلٍ للصراع، سائدة بشكل متزايد بين جزء كبير من اليمين السياسي في «إسرائيل» وحتى بين الوسط السياسي.

ومع ذلك، فإن فكرتهم تشير إلى «دولة تحافظ على طابعها اليهودي». في الوقت نفسه، يؤكدون أنه لا توجد نيّة لانتهاك الطابع الديمقراطي للدولة. وفقًا لذلك، تسعى نماذج مختلفة إلى تزويد الفلسطينيين بمستوى معين من الحكم الذاتي ضمن إطار الدولة الواحدة.

ومع ذلك، تشير فكرتهم إلى دولة تحافظ على طابعها اليهودي. في نفس الوقت، يزعمون أنه لا توجد نية لانتهاك الطابع الديمقراطي للدولة. وعليه، تسعى نماذج مختلفة إلى تزويد الفلسطينيين بمستوى معين من الحكم الذاتي داخل إطار الدولة الواحدة.

تطلب التطورات الجارية التي تجعل فكرة الدولة الواحدة أكثر بروزًا، والتي من المحتمل أن تمحو نموذج الدولتين كحل للصراع، تحليلًا معمقًا لهذه الفكرة. من المهم بشكل خاص تحديد، في أقرب وقت ممكن، ما إذا كان إطار الدولة الواحدة هو بالفعل حلّ قابل للتطبيق للصراع. هذا هو الهدف من هذه الدراسة.

تشمل نماذج حلِّ الدولة الواحدة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن مايلي:

1 – دولة موحدة: دولة واحدة في كامل الإقليم بلا حدود داخلية.

2 – دولة ذات حكم ذاتي فلسطيني: دولة يتمتع فيها الفلسطينيون بحكم ذاتي داخل منطقة حكم ذاتي فلسطينية.

3 – دولة فيدرالية: دولة مقسمة إلى مقاطعات يهودية وفلسطينية، يكون للمقاطعات فيها سلطات واسعة على مستوى المقاطعات، لكن للحكومة المركزية سلطة على المستوى القومي.

4 – اتحـاد كونفـدرالي: نموذج من دولتـين – واحدة فلسـطينية وأخرى يهودية «إسرائيل» – بحدود محددة ومفتوحة بينهما. ستعمل حكومة إسرائيلية وفلسطينية مشـتركة على المسـتوى الكونفدرالي في مناطـق معينة من السـلطة، مثل: الأمن الخارجي والتجارة الخارجية.

تحاول هذه المذكرة تجاوز السـؤال الأسـاسي حول ما إذا كان من الممكن وجود دولة واحدة يهوديـة وديمقراطية في آن واحد، وهي قضية كانـت في قلب الخطاب العام. بدلًا من ذلك، الهدف هنا هو دراسـة جدوى نماذج الدولة الواحدة من منظور عملي. **تم إجراء التحليل من منظور إسرائيلي، مع التركيز على مصالح «إسرائيل» واهتمامات غالبية الجمهور الإسرائيلي.**

يتـم فحص كل نمـوذج وفقًا لمجموعة مـن المعلومات: التقسـيم الإقليمي؛ وضع المسـتوطنات. مكانة القدس. جوانب المواطنة والإقامة؛ السلطة الحكومية؛ مشاركة الفلسـطينيين في الحكم. حرية التنقل داخل الدولة؛ قضية اللاجئين. الجوانب الأمنية والجوانب الاجتماعية؛ الجوانـب الاقتصادية والمدنية؛ الحفاظ عـلى الطابع اليهودي للدولة. الحفاظ على الطابع الديمقراطي والليـبرالي للدولة؛ التداعيات على مواطني «إسرائيل» العرب.

التداعيات على السلطة الفلسـطينية. مكانة قطاع غزة. وتنفيذ النموذج وجدواه. بعد تحليل هـذه العوامل، يتم تقييم احتمالية نجاح النموذج كحلّ دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

بناءً على الرؤى الواردة في هذه المذكرة، يتضح أنه لا يوجد أي من النماذج لديه أي أمل حقيقي في أن يكون حلًا دائمًا ومستقرًا وناجحًا للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. أحد الأسـباب الرئيسة هو الاحتمالية العالية للاحتكاك بسبب حرية الحركة التي تسمح بها جميع النماذج المعروضة.

بالنظر إلى العداء عميق الجذور بين الشـعبين على مدى العقـود الماضية واختلافاتهما الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، تثير النماذج القلق من أن التوتر بين السكان سيؤدي إلى مواجهات داخلية عنيفة وإلى عدم استقرار الدولة في نهاية المطاف.

إن العداء بين الشـعوب عرضة للزيادة في المسـتقبل في جميع النماذج التي يصبح فيها الفلسـطينيون جزءًا من دولة لها هويـة يهودية؛ دون أن يتمكنوا مـن تحقيق هويتهم الوطنية. يعطي الاتحاد الحل المناسب لهذا الجانب؛ وبالتالي، قد يتناقص الاحتكاك مع الوقت في هذا النموذج.

حرمان الفلسـطينيين من كامل حقوقهـم في الدولة، إلى جانب كونـه قاتلًا للطبيعة الديمقراطية لإسرائيل، سـيعمل على تعميق مشاعر العداء، مما يؤدي إلى عنف حتمي يمكـن أن يتدهور إلى حرب أهلية كاملة. قد يؤدي منح الفلسـطينيين الحقوق المدنية الكاملة والمتسـاوية إلى تغيير الهويـة اليهودية للدولة. بالإضافة إلى ذلك، ستسـتمر التوترات الوطنية ويمكن أن تزعزع استقرار الدولة. الاتحاد الكونفدرالي هو النموذج الوحيد الذي يقدم حلًّا لهذه المخاوف، لأن كل دولة تسيطر على دولتها.

كما تفرض جميـع النماذج عبئًا اقتصاديًّـا ثقيلًا على «إسرائيل»، بسـبب حتمية توفير احتياجات جميع السكان الفلسطينيين الجدد في الدولة. على الرغم من أن سكان الدولة الفلسطينية في الاتحاد الكونفدرالي ليسـوا مسؤولية «إسرائيل» المباشرة، فإن وضعهم الاقتصادي له أهمية حاسمة. في الواقع، يعتبر سدّ الفجوات الاقتصادية داخل الاتحاد أمرًا حاسـمًا لاستقراره. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقسيم الدولة إلى مقاطعات ومناطق، كما هو مقترح في نموذجي الاتحاد والحكم الذاتي، يخلق الازدواجية والتعقيد والتجاوز، لاسيما بالنظر إلى صغر حجم البلد.

علاوة على ذلك، من أجـل تنفيذ النماذج، موافقة الفلسـطينيين مطلوبة، ويجب على الجانبـين أن ينجحا في تسـوية العديد من القضايـا الخلافية. مـن الصعب أن نرى كيـف يمكن تحقيق ذلك. علاوة على ذلك، فإن جميع النماذج (ربما باسـتثناء النموذج

الأحادي) تتطلب التوصل إلى اتفاق مع ممثلي الفلسطينيين بشكل مستمر كجزء من تطبيق النموذج. هذا ينطوي على خلافات لا نهاية لها.

على عكس النماذج التي تم تحليلها في هذه الدراسة، والتي تعتمد على فكرة استمرار الاتصال بين الشعبين اليهودي والفلسطيني في المنطقة الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، فإن حل الدولتين يقوم على فكرة الفصل. لم يتم استكشاف هذا النموذج في هذه الوثيقة ولكن تم تحليله على نطاق واسع على مرّ السنين، بما في ذلك من قبل معهد دراسات الأمن القومي (INSS).

هذا الحل فيه ثغرات كبيرة، حيث يتطلب تقسيم الأرض وإخلاء المستوطنات، بالإضافة إلى خلق مخاطر أمنية معينة.

ومع ذلك، فإن استحالة نموذج قائم على اتحاد كلا الشعبين كحل مستقر للصراع – كما يوضح التحليل في هذه الوثيقة بوضوح – يؤدي حتمًا إلى الاستنتاج بأن الحل القائم على الانفصال، على الرغم من عيوبه، هو بالفعل الحل الأفضل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

مقدمة

لسنوات عديدة، كان الحلُّ الرئيس للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني في الخطاب العام هو حل الدولتين – دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيلية. أعرب معظم الجمهور الإسرائيلي عن دعمه لمثل هذا الحل. وهذا أيضًا هو الحل المقبول بين معظم الدول والمنظمات الدولية، كما يتضح من القرارات العديدة لمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، اكتسب الاعتقاد بأنه لا توجد طريقة عملية لفصل «إسرائيل» عن «يهودا والسامرة» (المعروفة أيضًا باسم الضفة الغربية) شعبيةً. وعليه، تغير الخطاب العام في كل من «إسرائيل» والفلسطينيين ليشمل حلًّا بديلًا للصراع، ألا

وهو إقامة دولة واحدة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن.

ومن بين مؤيدي هذا البديل، المواطنون العرب في «إسرائيل» وأعضاء اليسار الإسرائيليون الذين يرون أن الدولة الواحدة تتخلَّى عن تعريفها كـ«دولة يهودية». بدلًا من ذلك، يمكن أن تكون مثل هذه الدولة ثنائية القومية، أو يهودية – فلسطينية، أو غير قومية.

إن فكرة التخلي عن الهوية اليهودية للدولة ليست مقبولة لدى غالبية المواطنين اليهود في «إسرائيل». لذلك، في أوساط الجمهور اليهودي في «إسرائيل»، يؤيد معظم المدافعين عن فكرة الدولة الواحدة دولة تحافظ على طابعها اليهودي. في الوقت نفسه، يهتم معظم الجمهور أيضًا بالحفاظ على الطابع الديمقراطي للدولة.

تنبع الصعوبة في إنشاء واقع الدولة الواحدة الذي يحافظ على طابعها اليهودي والديمقراطي في المقام الأول من التكوين الديموغرافي لمثل هذه الدولة. سيؤدي توسيع أراضي الدولة لتشمل يهودا والسامرة إلى زيادة عدد الفلسطينيين بين السكان.

اعتبارًا من كانون الأول 2020، هناك 9,3 ملايين مقيم في دولة «إسرائيل» (بما في ذلك سكان المستوطنات)، من بينهم حوالي 1,95 مليون عربي يقيمون داخل «إسرائيل»، معظمهم يعرّفون أنفسهم بأنهم فلسطينيون. ويشمل ذلك سكان القدس الشرقية الذين يشكلون حوالي 350 ألف نسمة. العدد الدقيق للفلسطينيين في الضفة الغربية مثير للجدل. يقدر البعض أن هناك أقل من مليوني شخص، على الرغم من أنه وفقًا لمعظم التقديرات، يقترب من 2,5 مليون فلسطيني، وربما أكثر من ذلك. أيًّا كان التقدير الذي يتمُّ اختياره، فإن إضافة الفلسطيني من سكان الضفة الغربية بالنسبة لدولة «إسرائيل» يعني أنَّ «إسرائيل» سيكون لديها أكثر من أربعة ملايين فلسطيني، بمن في ذلك المواطنون العرب في «إسرائيل»، من إجمالي حوالي 11 مليون نسمة. بمعنى آخر، سيشكل الفلسطينيون حوالي 40 بالمئة من السكان.

في معظم مقترحات الدولة الواحدة، لم يتم تضمين قطاع غزة ضمن أراضي الدولة. المنطق وراء ذلك واضح. وحسب تقديرات مختلفة، يعيش حوالى مليوني فلسطيني في قطاع غزة (هناك تقديرات مختلفة حول هذا العدد أيضًا). لذلك، فإن ضم غزة إلى الدولة يعني أن الفلسطينيين يشكلون ما يقرب من نصف مجموع السكان. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدراج غزة كجزء من الدولة سيضيف عبئًا أكبر إلى المناطق التي تعاني من الفقر والتخلُّف والتي تتطلب استثمارًا كبيرًا للموارد. علاوةً على ذلك، ليس لغزة أي أهمية أيديولوجية أو قيمة إستراتيجية من وجهة نظر «إسرائيل»، على عكس أراضي يهودا والسامرة. علاوةً على ذلك، لا تسيطر «إسرائيل» حاليًاعلى غزة، ولا حتى غزة تحت سيطرة حكومة مستعدة للتفاوض مع «إسرائيل». إن إدراج قطاع غزة في أراضي الدولة سيتطلب استعادته بالقوة. ومع ذلك، طالما أنه لا يوجد حل لقطاع غزة، فلن يتم حل النزاع بشكل كامل.

سواء تم تضمين غزة في أراضي الدولة أم لا، فإن إطار الدولة الواحدة يؤدي إلى إنشاء أقلية فلسطينية كبيرة. بالنظر إلى الرغبة في الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، سيتعين على هذه الأقلية التخلي عن تطلعاتها القومية، الأمر الذي قد يخلق توترًا داخليًا داخل الدولة. يُتوقع أن يشكل هذا التوتر والاحتكاك الناتج عنه تحديًا خطيرًا لاستقرار الدولة، خاصة أنه ينطوي على الأشخاص الذين لديهم تاريخ طويل من الصراع والتنافس وانعدام الثقة. تعكس المواجهات العنيفة بين العرب واليهود داخل «إسرائيل» المحيطة بعملية «حارس الجدران» في مايو/ أيار 2021 بوضوح هذه التوترات وتداعياتها المحتملة، حتى بعد عقود من العيش معًا في نفس الدولة مع التمتع بحقوق مدنية كاملة.

علاوةً على ذلك، إذا مُنح الفلسطينيون حقوقًا مدنية متساوية، فيمكن أن يكون لهم تأثير كبير على المستوى القومي، وهو ما قد يتعارض مع المصالح القومية اليهودية، وقد يؤدي حتى إلى زوال الهوية اليهودية للدولة. عدم منح الحقوق المدنية الكاملة

للفلسطينيين في الدولة – بما في ذلك المواطنة الكاملة والحق في التصويت والترشح لحكومة الدولة، وحرية التنقل، والحق في اختيار مكان الإقامة، وتكافؤ الفرص، وأي من الحقوق الأساسية الأخرى التي يتمتع بها مواطنو الدولة – تتعارض مع الطابع الديمقراطي للدولة.

يركز معظم النقاش العام حول حلّ الدولة الواحدة على مسألة ما إذا كان يمكن تنفيذه مع الحفاظ على الطابع اليهودي والديمقراطي للدولة. يدّعي معارضو الفكرة أن مثل هذه الدولة يمكن أن تكون يهودية أو ديمقراطية ولكن ليست كليهما، لاسيما في ضوء تركيبتها الديمغرافية. في المقابل، يزعم مؤيدوها أن هذا المزيج ممكن بالفعل. بدلًا من ذلك، يشعرون أنه يمكن التخلي عن مكونات معينة من هوية الدولة الديمقراطية أو اليهودية.

ومع ذلك، لإجراء مناقشة جادة حول الآثار المترتبة على بديل الدولة الواحدة، من المفيد إجراء تقييم يتجاوز مسألة ما إذا كان يعني ضمنًا نهاية الدولة اليهودية/ الديمقراطية ودراسة الجوانب الأخرى ذات الصلة حول كيفية قيام مثل هذه الدولة وفرص نجاحها كحلّ دائم ومستقر للصراع. هذا هو الهدف من التحليل المقدم هنا.

يتعلق البديل الكلاسيكي للدولة الواحدة بـ«إسرائيل» كدولة تمتد أراضيها من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن (مع إمكانية ضمّ قطاع غزة) دون أي حدود داخلية. سينطبق القانون الإسرائيلي على هذه الأرض بأكملها، وسيكون للحكومة ومؤسساتها سلطة كاملة ومباشرة على جميع أجزاء الدولة. يُعرف هذا النموذج باسم حلّ الحالة الوحدوية.

تُطرح فكرة الكونفدرالية الفلسطينية الأردنية أحيانًا في الخطاب العام الإسرائيلي. تفترض هذه الفكرة وجود دولة فلسطينية مرتبطة بالمملكة الأردنية. لم يتم تحليل هذه الفكرة هنا، لأنها في الأساس نموذج الدولتين وليست نموذج الدولة الواحدة، لأنها تتوقف على إنشاء دولة فلسطينية لها حدود محددة مع إسرائيل. بالنظر إلى أن الأردن

سيعارض بشدة هذا النموذج، فمن الواضح أنه لن يكون ممكنًا. يجب أن يتغير هذا الواقع في المستقبل، يجب إعادة تقييم هذا الحل.

فكرة بديلة أخرى يتم طرحها - صراحةً أو ضمنًا - بواسطة أعضاء اليمين في «إسرائيل» هو ضم جزء من الضفة الغربية إلى إسرائيل، حيث لا تشمل دولة «إسرائيل» جميع الأراضي الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، بل تشمل جزءًا كبيرًا فقط من هذه الأرض. الاقتراح هو ضمُّ غالبية المنطقة ج، كما هو محدد في الاتفاقية المؤقتة بين «إسرائيل» ومنظمة التحرير الفلسطينية لعام 1995 («اتفاقيات أوسلو»). تغطي المنطقة (ج) أكثر من 60 بالمئة من الضفة الغربية، وتحتوي على جميع المستوطنات ومعظم المناطق المفتوحة. يضم أكثر من 100,000 فلسطيني (إذا تم استبعاد المناطق المجاورة للتجمعات الفلسطينية الرئيسية).

بموجب هذه الفكرة، ستبقى بقية الضفة الغربية، التي تتألف أساسًا من المنطقتين (أ) و(ب)، على النحو المحدد في الاتفاقية المؤقتة، حيث يقيم جميع الفلسطينيين تقريبًا، تحت السيطرة الفلسطينية، إما في إطار الحكم الذاتي الفلسطيني أو كدولة ذات سلطات محدودة.

إذا كانت المنطقة الفلسطينية تعتبر دولة، فهذا نموذج يقوم على دولتين. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن يوافق الفلسطينيون على مثل هذه الدولة المحدودة. المنطقة ج مهمة ليس فقط بسبب حجمها، ولكن أيضًا لأنها تحتوي على معظم الأصول الاقتصادية الفلسطينية، أي المناطق التي تمكّن الزراعة والصناعة وتطوير البنية التحتية، بما في ذلك التوسع في المستقبل. دولة فلسطينية تقتصر على منطقتي (أ) و(ب) سوف تفتقر لأي احتمال للاستقلال الاقتصادي والاستدامة.

إذا بقيت المنطقة الفلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية، فسيكون هذا، في الواقع، استمرارًا للوضع الحالي، على الأقل في المنطقتين (أ) و(ب).

لن يعتبر الفلسطينيون ولا المجتمع الدولي ذلك حلًّا دائمًا للصراع. لذلك، لم يتم تحليل هــذا الخيار في هذه الوثيقة، التي تركز على الحلول المحتملة للصراع وليس على النماذج التي يستمر فيها الصراع.

وفقًا لذلك، تتناول هذه الوثيقة النماذج التالية:

1 – **دولة واحدة.**

2 – **دولة ذات حكم ذاتي فلسطيني.**

3 – **دولة اتحادية.**

4 – **اتحاد كونفدرالي.**

في تحليل كل نموذج، يتم التركيز على مصالــح «إسرائيل» واهتمامات غالبية الجمهور الإسرائيلي. نقطة البداية المشتركة هي الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، لأن هذا هو الحل الذي ركز عليه الخطاب في المجتمع الإسرائيلي.

بالتوازي مع ذلك، ســيتم فحص مدى احتفاظ النمــوذج أيضًا بالطابع الديمقراطي للدولــة. يتعلق التحليل بالنماذج كحلول دائمة للــصراع وليس كخطوات مؤقتة يتم تنفيذها حتى يتم حلّ النزاع.

لا يغطي التحليل جميع القضايا المتعلقة بالحلّ الدائم.

على سبيل المثال، لا ترتبط قضية اللاجئين ارتباطًا مباشرًا بالنماذج المختلفة. ومع ذلك، بقــدر ما يكون حلّ هذه القضية أحد شروط الفلســطينيين للنظر في أي نموذج معيّن كحلّ للصراع، فإن القضية ستتطلب نوعًا من الحل. يمكن أن يشمل عودة عدد محدود من اللاجئين، إلى جانب آليات التعويض أو أي ترتيب آخر يتم الاتفاق عليه.

لا تهدف الدراسة إلى تغطية جميع جوانب كل نموذج. فهو لا يشمل، على سبيل المثال، تداعيات نموذج معين على العلاقات الخارجية للدولة ولا يحاول رسم خريطة لجميع

جوانب الحياة التي قد تتأثر بهذا النموذج. وبدلًا من ذلك، فإن الهدف هو إبراز الطريقة التي يمكن بها تنفيذ النموذج وآثاره الرئيسة.

لا تقـــدِّم الوثيقة أيضًا أيَّ تحليل لمقترحات محددة حول كيفيـــة تنفيذ النماذج المختلفة، على الرغم من أنَّ بعض هذه المقترحات تعمل كخلفية للتحليل. بالنظر إلى أن الوثيقة ليست ســـوى تحليل مفاهيمي لأساســـيات كل نموذج، فهي لا تتضمن إشارات إلى الوثائق الموجودة التي تصف مقترحات محدَّدَة.

وفقًا لذلك، لا يتضمن أيضًا وصفًا للترتيبات المحددة التي يمكن اســـتخدامها لتنفيذ كل نموذج (مثل تحليل التمييز بين التقسيم إلى مقاطعتين مقابل عدة مناطق في نموذج الاتحاد).

الوثيقة لهـــا غرض مختلف – لفحص الواقع العام الذي قـــد يظهر في النماذج المذكورة أعلاه، بهـــدف تحديد قابلية كل نمـــوذج للحياة، إلى أي مدى يحافـــظ كل واحد على مصالح دولة إسرائيل، وفي النهاية، جدوى مفهوم الدولة الواحدة في حلّ النزاع.

سيتم فحص كل نموذج فيما يتعلق بالمعايير التالية:

1 – **التقسيم الإقليمي.**

2 – **وضع المستوطنات.**

3 – **مكانة القدس.**

4 – **جوانب الجنسية والإقامة.**

5 – **الهيئة الحكومية.**

6 – **المشاركة الفلسطينية في الحكومة.**

7 – **حرية التنقل داخل الدولة.**

8 – **قضية اللاجئين.**

9 – الجوانب الأمنية.

10 – الجوانب الاجتماعية.

11 – الجوانب الاقتصادية والمدنية.

12 – الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة.

13 – المحافظة على الطابع الديمقراطي والليبرالي للدولة.

14 – التداعيات على مواطني «إسرائيل» العرب.

15 – التداعيات على السلطة الفلسطينية.

16 – قطاع غزة.

17 – تنفيذ النموذج.

18 – جدوى تحقيق النموذج.

بعد تحليل هذه العوامل، سيتمُّ تقييم فرص نجاح النموذج كحلٍّ دائم للصراع.

في القسم الختامي، تعرض الوثيقة بعض الاستنتاجات العامة من تحليل جميع النماذج. أخيرًا، في الملحق، يعرض الجدول تحليلًا مقارنًا للنماذج، بما في ذلك مقارنتها بنموذج الدولتين.

شكرًا جزيلًا لكل من ساعد في التحليل، وخاصةً Adv. ليئور تسور، المحامي. نمرود كارين والدكتور بِلْ يوسف والمحامي. أوري بيري.

الفصل الأول: دولة مُوَحَّدَة

النموذج: إسرائيل هي دولة واحدة غير مقسمة تأسست على كامل الأرض، وتشمل الأراضي القائمة لإسرائيل والضفة الغربية وربما أيضًا قطاع غزة (انظر الشكل 1).

الفكرة الرئيسة: تجنّب تقسيم أراضي إسرائيل الكبرى مع الحفاظ على هوية الدولة كدولة يهودية وديمقراطية.

الشكل 1 – الحالة موحدة

1 - التقسيم الإقليمي

في النموذج، سيتم محو الخط الأخضر (خط التماس المنصوص عليه في اتفاقية الهدنة لعام 1949 بين إسرائيل وجيرانها، والذي يحدّد الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1967)، وسيتم تطبيق القانون الإسرائيلي على المنطقة بأكملها وعلى الجميع. سكان الدول. أراضي إسرائيل غير مقسمة.

2 - وضع المستوطنات

ستبقى المستوطنات في مكانها مثل أي بلدة أو مدينة أخرى في إسرائيل.

3 - القدس

ستبقى القدس عاصمة إسرائيل دون الحاجة إلى تقسيم السلطة. ستكون هناك حاجة للحفاظ على الوصول إلى الأماكن المقدسة للأديان المختلفة.

4 - الجنسية والإقامة

سيصبح الفلسطينيون في الضفة الغربية مقيمين دائمين في إسرائيل، حيث تستند الإقامة إلى أساس واقعي للعيش بشكل دائم في الدولة. ستمنح الإقامة حقوقًا مختلفة، بما في ذلك الحق في العمل في أي مكان في الدولة ومزايا الرعاية الاجتماعية، مثل التأمين الوطني والمشاركة في الانتخابات البلدية.

بشكل عام، يحقّ للمقيمين الدائمين في إسرائيل تقديم طلب المواطنة، على الرغم من أن عملية الجنسية قد تتضمن معايير مختلفة، بما في ذلك قسم الولاء للدولة. إذا حُرم السكان الفلسطينيون من إمكانية الحصول على الجنسية الإسرائيلية، فسيظلون محرومين من أي جنسية. نتيجة كهذه، كحلّ دائم، سوف تنتهك الطابع الديمقراطي لإسرائيل. علاوة على ذلك، سيظهر نظام تمييزي مع نوعين من السكان، وهذا يرفض التمثيل السياسي لمجموعة بأكملها على أساس هويتهم العرقية.

وبغض النظر عن التأثير على القيم الإسرائيلية، فإن حرمان الفلسطينيين من حق المواطنة سيجعلهم محبطين ومعادين لإسرائيل، الأمر الذي قد يقوّض استقرارها.

5 - الهيئة الحكومية

المؤسسات الرسمية في إسرائيل، مثل الكنيست والحكومة، ستواصل العمل في شكلها الحالي. سيتمكن جميع مواطني الدولة من التصويت والانتخاب للحكومة. ويشمل ذلك إنشاء المؤسسات المناسبة، مثل آليات جباية الضرائب، والترخيص، وتقديم الخدمات لسكان الإقليم المضاف إلى الدولة. يجب معالجة الفجوات اللغوية من خلال تعزيز استخدام اللغة العربية داخل الدولة، من أجل توفير استجابة مناسبة لمتطلبات السكان الفلسطينيين الجدد في «إسرائيل».

إذا رفضت القيادة الفلسطينية المحلية التعاون، فهذا يصل إلى النقطة بمقاطعة مؤسسات حكومة الدولة، ستضطر حكومة «إسرائيل» إلى ممارسة سلطاتها مباشرة

في الأراضي الفلسطينية. في حالة الغياب التام للتعاون، قد تضطر «إسرائيل» إلى تعيين ممثليها لإدارة الشؤون البلدية.

6 - المشاركة الفلسطينية في الحكومة كمواطنين في «إسرائيل»

سيكون للفلسطينيين الحق في التصويت والترشح لمؤسسات الدولة. وبالتالي، سيكون للأقلية الفلسطينية الكبيرة نفوذ سياسي وإمكانية المشاركة في صنع القرار الإستراتيجي للدولة. قد يكون لهذا عواقب مهمة، حيث سيكون للفلسطينيين قوة انتخابية كبيرة – بالنظر إلى الانقسام بين الجمهور اليهودي – خاصة إذا وحّدوا القوى في الساحة السياسية. والحقوق الجماعية للأقلية الفلسطينية في الدولة يمكن التعرف عليها.

وهذا يشمل رعاية الهوية والثقافة العربية والحكم الذاتي في مجالات مثل التعليم والدين والثقافة. يمكن لمثل هذه الخطوة أن تمكن الفلسطينيين من تحقيق مشاعرهم القومية إلى حدّ ما أثناء إقامتهم في دولة ذات هوية يهودية؛ ومع ذلك، فإن توفير هذه الحقوق ليس بديلًا عن منح حقوق مدنية متساوية.

7 - حرية التنقل داخل الدولة

كمقيمين دائمين في «إسرائيل»، سيتمتع الفلسطينيون بحرية التنقل داخل الدولة، بما في ذلك الحق في اختيار مكان إقامتهم. لذلك، سيتمكن الفلسطينيون من التحرك والعيش داخل الخط الأخضر. في موازاة ذلك، سيتمكن مواطنو «إسرائيل» من العيش في أي مكان في الضفة الغربية. ستحتفظ حكومة «إسرائيل» بالسيطرة الكاملة على حدودها ونقاط العبور الدولية، وكذلك السلطة الكاملة على سياسة الدخول والخروج.

8 - قضية اللاجئين

سيكون لحكومة «إسرائيل» الحق في منع دخول اللاجئين الفلسطينيين من الخارج إلى البلاد.

أحفاد لاجئي 1948 الذين يعيشـــون في الضفة الغربية (ويمكن لقطاع غزة – إذا كان جزءًا من الدولة) محاولة ممارســـة «حق العودة» إلى منازل عائلاتهم الأصلية. قد يشمل هذا، على ســـبيل المثال، «الغزو» المادي لهذه المواقع. حتى لو تم منع مثل هذا المسعى، هناك، مع ذلك، احتمال كبير للتوتر.

بصفتها صاحب السيادة في المنطقة بأكملها، سيتعين على «إسرائيل» إعادة تأهيل مخيمات اللاجئين الواقعة في الضفة الغربية (وفي قطاع غزة إذا أصبحت جزءًا من الدولة).

9 - الجوانب الامنية

ســـتكون ســـلطات أمن الدولة مســـؤولة عن الأمن الداخلي والنظام العام في كامل المنطقة، بما في ذلك الأراضي الفلسطينية المضافة إلى الدولة. على الرغم من أن الشرطة الإسرائيلية ســـتتولى المسؤولية الرئيســـة، فإن جهاز الأمن الإسرائيلي (ISA) وجيش الدفاع الإسرائيلي (IDF) سيكون لهما الحق في العمل في مناطق مسؤوليتهما، أي محاربة الإرهاب وحماية الحدود.

ســـتكون ســـلطات الدولة على النحو المحدد في القانون الإسرائيلي، وبالتالي ستكون محدودة أكثر من السلطات التي تتمتع بها «إسرائيل» حاليًا في الضفة الغربية. الجماعات المسلحة العنيفة والمنظمات الإرهابية في الأراضي الفلسطينية ستواصل تهديد الأمن.

قد يختار بعض أفراد قوات الأمن الفلســـطينية الانضمام إلى هـــذه الجهود ويعرضون مشـــاركة أســـلحتهم وخبراتهم. قد يشـــكل هذا تحديًا كبيرًا، نظرًا لترسانة الأسلحة الكبيرة ومستوى التنظيم.

يمكن أن تشكل حرية تنقل الفلسطينيين في جميع أنحاء البلاد مخاطر أمنية بسبب الاحتكاك بين مختلف الشـــعوب. من الواضح أن بعض الفلسطينيين ســـيعارضون فكرة اندماجهم في دولة تحافظ على الهوية اليهودية وقد يلجؤون إلى وســـائل عنيفة. في الوقت نفســـه، قد يعارض بعض أعضاء الدائرة اليهودية فكرة منح الحقوق الكاملة للســـكان الفلسطينيين

وقد يتحولون أيضًا إلى العنف. بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الفوارق الاقتصادية داخل الدولة، من المتوقع أيضًا أن تزداد الجرائم الناشئة من الأراضي الفلسطينية.

يجب تحديد مسألة تجنيد الفلسطينيين في قوات الأمن الإسرائيلية. حتى لو لم يكونوا خاضعين للتجنيد، كما هو الحال حاليًّا بالنسبة لمواطني «إسرائيل» العرب، فسيتم طرح السؤال حول ما إذا كان سيتم رفض طلب فرد بالتجنيد.

- إذا انجرفت «إسرائيل» إلى مواجهة مع قطاع غزة.

- إذا بقيت غزة خارج الدولة، فهناك قلق من أن الفلسطينيين سوف يدعمون، بل ويحاولون مساعدة إخوانهم هناك.

10 - الجوانب الاجتماعية

سيؤدي توحيد المجتمعين الفلسطيني واليهودي في دولة موحدة إلى تفاعل أكبر بين الشعبين، لاسيما بالنظر إلى حرية التنقل التي يتمتع بها جميع السكان. من أجل الحفاظ على الاستقرار، ستكون عمليات المصالحة بين الشعبين ضرورية؛ ومع ذلك، قد يشكل هذا تحديًا كبيرًا بسبب العداء العميق والانقسام الهائل بينهما. إلى الحد الذي يشعر فيه السكان الفلسطينيون بأنهم في وضع أدنى بالنسبة لبقية السكان، فإن عملية المصالحة تكون أقلّ احتمالًا للنجاح.

11 - الجوانب الاقتصادية والمدنية

ستكون حكومة «إسرائيل» مسؤولة عن الاقتصاد والبنية التحتية لكامل أراضي الدولة، بما في ذلك المناطق الواقعة في الضفة الغربية المأهولة بالفلسطينيين. هذه المسؤولية تستتبع ضمان مستوى معيشي لائق وتوفير حياة معقولة في مستوى الخدمات لجميع السكان. سيتعين على الحكومة العمل بشكل استباقي لتضييق الفجوات الاقتصادية بين مناطق الدولة. معظم المناطق الفلسطينية فقيرة ولديها بنية تحتية أقلّ تطورًا مقارنة بأجزاء أخرى من الدولة. سيتطلب تضييق هذه الفجوات استثمارات كبيرة.

يصبح هذا أكثر صلة بالموضوع إذا كان قطاع غزة الفقير سيصبح جزءًا من «إسرائيل». لتقديم مجموعة كاملة من الخدمات للسكان الفلسطينيين، سيكون من الضروري إنشاء المؤسسات والآليات المناسبة. حتى لو كان من الممكن البناء على المؤسسات الفلسطينية القائمة، سوف يحتاجون إلى تعديل للتأكد من أنهم يعملون وفقًا للقوانين ذات الصلة للدولة.

12 - الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة

قد يؤدي انخراط الفلسطينيين في العمليات السياسية للدولة كمواطنين يتمتعون بحقوق متساوية إلى محاولة تغيير الطابع اليهودي لـ«إسرائيل». رغم أنه من الممكن ترسيخ يهودية الدولة، حيث يصعب تغييرها، مثل تكريسها كمبدأ دستوري، فإن ضمان الطابع اليهودي للدولة إلى أجل غير مسمى سيكون مستحيلًا، بالنظر إلى التكوين الديموغرافي للدولة والضغوط من أجل التغيير التدريجي.

13 - المحافظة على الطابع الديمقراطي والليبرالي للدولة

كما سبق ذكره، أيّ محاولة لحرمان الفلسطينيين من الحقوق داخل الدولة لا تتوافق مع الحفاظ على «إسرائيل».

الطابع الديمقراطي. علاوةً على ذلك، قد يتحدى النموذج الطابع الليبرالي لـ«إسرائيل»، بالنظر إلى أن السكان الفلسطينيين يتميزون بأنهم أكثر تديّنًا وتقليدية. سيؤدي تبني النموذج إلى زيادة الوزن النسبي للقطاعات الأكثر تقليدية في «إسرائيل»، مثل السكان العرب والأرثوذكس المتطرفين. قد يكون لهذا آثار كبيرة على قضايا مختلفة، مثل ضمان المساواة في الحقوق للمرأة ومجتمع LGBTQ (المثليين)، وكذلك السماح بحرية التعبير في القضايا المثيرة للجدل، مثل الاستخدام الفني للرموز الدينية.

14 - التداعيات على مواطني «إسرائيل» العرب

قد يعمل المواطنون العرب في «إسرائيل» كحلقة وصل بين المجموعات المختلفة في الدولة. في ظل هذا النموذج، قد يستفيدون أيضًا من الاعتراف المحتمل بالحقوق

الجماعية للفلسطينيين، كما ذكر أعلاه. ومع ذلك، في حين أن معظم المواطنين العرب في «إسرائيل» اليوم قد قبلوا العيش بهوية مزدوجة، أي إسرائيلية وفلسطينية، فإن النموذج قد يجبرهم على الاختيار بين الارتباط بالمجتمع اليهودي الإسرائيلي والرغبة في الاندماج فيه. والاتصال الديني بالسكان الفلسطينيين الذين سيصبحون جزءًا من الدولة.

15 - التداعيات على السلطة الفلسطينية

سيتم تفكيك السلطة الفلسطينية وصلاحياتها إلى مؤسسات الدولة. يمكن أن تستمر هيئات معينة في السلطة الفلسطينية، مثل الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، في الوجود إما تحت مظلة الدولة أو الحكومة البلدية، شرط أن تكون قابلة لهذا الترتيب.

سيتم تفكيك الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وكل ما لديهم، سيتم نقل المعدات والأسلحة إلى الدولة. يمكن توقع أن تثير هذه العملية المعارضة. جميع المنظمات التي تمثل السلطة الفلسطينية (أو فلسطين) وعلى المستوى الدولي توقف أنشطتها، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك عليها أثناء قيام الدولة الموحدة أو بعد ذلك. يعتمد تعاون المنظمات الدولية في هذه القضية على مدى قبول المجتمع الدولي لإقامة دولة موحدة.

16 - قطاع غزة

إذا كان قطاع غزة ضمن أراضي الدولة، فكل سكانه سيصبحون أيضًا مقيمين في «إسرائيل» وسيكون لهم الحق في طلب الجنسية. الآثار الموصوفة أعلاه سوف تنطبق عليهم. ستكون الدولة مسؤولة عما يجري في قطاع غزة بأكمله. تطبيق النموذج في قطاع غزة يتطلب استعادته. لأن «إسرائيل» لا تسيطر حاليًا هناك.

17 - تنفيذ النموذج

سيأتي إنشاء الدولة الموحدة بعد قيام «إسرائيل» بضم الضفة الغربية (وربما قطاع غزة) وفرض القانون الإسرائيلي على كامل المنطقة. ستُلغى اتفاقيات أوسلو رسميًا وستتوقف جميع الآليات التي أنشأتها.

هذه عملية ذات مضامين مهمة وتشكل تغييرًا أساسيًا في بنية «إسرائيل». لذلك، سيكون من الضروري الحصول على الموافقة المباشرة من الشعب عن طريق الاستفتاء أو الانتخابات التي تتمحور حول هذه القضية.

إذا كانت إقامة دولة موحدة مبنية على موافقة فلسطينية، فهي كذلك، سيكون من الضروري التوصل إلى اتفاق يحدد تفاصيل الواقع الجديد، بما في ذلك الترتيبات المؤقتة والانتقال الرسمي للسلطة.

إذا عارضت السلطة الفلسطينية إنشاء دولة موحدة، فإن «إسرائيل» ستفعل ذلك، يجب أن تسيطر على كامل المنطقة، وأن تجرّد السلطة الفلسطينية من سلطاتها، وتفكيك قوات الأمن الفلسطينية. يمكن الافتراض أن السلطة الفلسطينية والعديد من السكان الفلسطينيين سيعارضون بعنف مثل هذه الخطوة، وبالتالي، فإنها ستشمل مواجهة عسكرية كبيرة.

إذا كانت «إسرائيل» قد سيطرت بالفعل على أراضي السلطة الفلسطينية، بسبب انهيار السلطة الفلسطينية، على سبيل المثال، فإن الانتقال إلى دولة موحدة لن يتطلب إعادة السيطرة على الأرض، بل سيتطلب إجراءً قانونيًّا لضم الأرض إلى «إسرائيل». فيما يتعلق بقطاع غزة، سيكون من الضروري استعادة السيطرة على القطاع، كما ذكرنا سابقًا، ما لم تكن «إسرائيل» قد فعلت ذلك بالفعل.

سيؤدي إنشاء دولة موحدة إلى تحول كبير وشامل للوضع القانوني في المنطقة التي ستُضاف إلى الدولة، حيث سيتم تطبيق القانون الإسرائيلي بشكل كامل هناك. ستكون الترتيبات الانتقالية ضرورية، بالإضافة إلى خطوات لتنفيذ الوضع القانوني الجديد، بما في ذلك، على سبيل المثال، عملية تسجيل جميع الحقوق غير المسجلة للأراضي (التي تمثل غالبية الأراضي في الضفة الغربية).

من الضروري إقامة مؤسسات في «إسرائيل»، بما في ذلك وزارة حكومية وهيئات

تنفيذية، والتي ستكون مسؤولة عن التدخل في المناطق الفلسطينية التي أضيفت إلى الدولة. سيتم وقف استخدام الإدارة العسكرية في الإقليم.

18 - جدوى إنشاء دولة واحدة

إذا كانت النية لإنشاء دولة وحدوية بموافقة فلسطينية، فإذًا من الصعب رؤية كيف سيتم تطبيق هذا النموذج.

من غير المرجح أن يوافق الفلسطينيون على الانضمام إلى «إسرائيل» وأن يصبحوا جزءًا من دولة موحدة ذات طابع يهودي مع التخلي عن تطلعاتهم القومية والموافقة على تفكيك السلطة ومؤسساتها، إلا إذا شعروا بأنهم يستطيعون السيطرة على «إسرائيل» من الداخل وتغيير طابعها بمرور الوقت. علاوة على ذلك، إذا كانت الدولة لا تنوي منح الحقوق الكاملة للفلسطينيين، فإن فرص الحصول على موافقة الفلسطينيين على هذا النموذج غير موجودة.

إن إقامة دولة موحدة دون موافقة فلسطينية سوف تتطلب، كما ذكرنا سابقًا، استعادة السيطرة على كامل الأرض. مثل هذه الخطوة ستنطوي على مواجهة كبرى مع الفلسطينيين.

إقامة دولة موحدة يتمتع فيها الفلسطينيون بكامل طاقتهم، ستواجه المساواة معارضة من شرائح واسعة من الجمهور الإسرائيلي، بسبب الخوف من أنها ستؤدي في النهاية إلى نهاية الشخصية اليهودية للدولة. ومع ذلك، فإن بعض الجمهور الإسرائيلي سيعارض إنشاء دولة موحدة دون حقوق متساوية لأنهم سيشعرون أنها ستؤدي إلى فقدان الشخصية الديمقراطية لـ«إسرائيل». على أي حال، يمكن توقع أن تؤدي مثل هذه العملية إلى توتر وانقسام داخل المجتمع الإسرائيلي، مما قد يؤدي إلى اضطراب داخلي.

من المرجح أن تؤدي محاولة إنشاء دولة موحدة دون موافقة الفلسطينيين إلى ضغوط دولية كبيرة على «إسرائيل» للامتناع عن مثل هذه الخطوة.

فرص النجاح كحلّ دائم للصراع

1 – يتصور نموذج الدولة الموحدة «إسرائيل» كدولة ذات أقلية فلسطينية كبيرة (والتي ستصبح أكبر إذا تم تضمين قطاع غزة). في ظل عدم وجود مصالحة حقيقية بين السكان اليهود والفلسطينيين ونظرًا للانقسامات بين السكان – دينيًا وثقافيًا واقتصاديًا – فإن وجود هذه الأقلية، التي ستتمتع بحرية الحركة داخل الدولة وستكون قادرة على الإقامة في أي مكان تختاره، من المتوقع أن يتسبب في احتكاكات مستمرة بين الشعبين، فضلًا عن تهديدات أمنية محتملة بسبب وجود عناصر إرهابية لا تقبل قيام الدولة. وسيتفاقم هذا الخوف إذا شعر الفلسطينيون بأنهم لا يتمتعون بكامل حقوقهم في الدولة، وأن الفجوات في اندماجهم داخل الدولة والفوارق الاقتصادية لا تزال كبيرة.

2 – إذا مُنح الفلسطينيون الوضع المدني الكامل وإمكانية التأثير على العملية السياسية، فقد يحاولون استخدام هذا التأثير لإضعاف الطابع اليهودي لدولة «إسرائيل» وأيضًا لتغيير صنع القرار الإستراتيجي في اتجاهات ليست بالضرورة أن تتماشى مع مواقف الأغلبية اليهودية. مثل هذه الجهود ستؤدي إلى معارضة بين شرائح كبيرة من الجمهور اليهودي، الأمر الذي سيزيد من حدة التوتر بين اليهود والفلسطينيين في الدولة ويمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية.

3 – إذا لم يوفر النموذج مكانة متساوية للفلسطينيين، فإن «إسرائيل» ستنحرف عن المبادئ الديمقراطية الأساسية ولن تكون قادرة على الحفاظ على طابعها الديمقراطي. ومن المتوقع أن يؤثر هذا على جميع جوانب الحياة في الدولة، لأنه من المحتمل أن يقوض الحريات المدنية بشكل عام ويضعف – وربما حتى تحييد – حراس بوابات الديمقراطية، مثل المحاكم ووسائل الإعلام.

4 – منح جميع الفلسطينيين الإقامة داخل «إسرائيل» سيخلق عبئًا اقتصاديًا ثقيلًا، نظرًا

للفقــر في الأراضي الفلســطينية وضرورة تلبية احتياجات الســكان الجدد في الدولة. وستتفاقم هذه المشكلة إذا تم ضم قطاع غزة إلى الدولة. قد يؤدي التفاوت الاقتصادي الكبير بين السكان اليهود والسكان الفلسطينيين إلى زيادة مستويات الجريمة في الدولة.

5 – ألا يصبــح قطاع غزة جزءًا مــن «إسرائيل»، وإذا وجدت «إسرائيل» نفســها في مواجهة مع قطاع غزة، فعندها يمكن لســكان الدولة الفلســطينيين دعم الطرف الآخر في الصراع أو الاشتباه في قيامهم بذلك، مما قد يولّد توترًا إضافيًّا.

6 – إن ضــم غزة إلى الدولة ســيخلق مشــكلة ديموغرافية خاصة، حيث سيشــكل الفلسطينيون نسبة كبيرة من سكان «إسرائيل». هذا من شأنه أن يغير طبيعة الدولة بشكل أساسي. هذا بالإضافة إلى الصعوبات الأخرى المذكورة أعلاه في استيعاب غــزة في الدولة. ومع ذلك، فإن ترك غزة خارج حدود «إسرائيل» يعني أن الصراع لن يتم حلّه بالكامل، لأن غزة ســتظل بؤرة لعدم الاســتقرار ومصدرًا للتوتر في العلاقات بين الفلسطينيين واليهود داخل الدولة.

7 – لا توجد ســابقة لتوحيد ناجح لكيانين لهما ســمات وطنيــة مختلفة في دولة واحدة – خاصــة في حالة وجــود صراع دموي طويل بينهما – والأهــم من ذلك في دولة ديمقراطيــة. عــلى العكس من ذلك، كانــت هناك حالات انفصال على أســاس الجنسية، مثل يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا.

حتى في الديمقراطيات الرائدة وبين الشــعوب التي تعيش في ســلام، لا تزال هناك أصــوات تدعو إلى الانفصال. وهذا يشــمل على ســبيل المثال كاتالونيــا التي تحاول الانفصال عن إسبانيا، واسكتلندا التي تفكر في الانفصال عن بريطانيا.

الفصل 2 «دولة ذات حكم ذاتي فلسطيني»

النمــوذج: «إسرائيل» هي دولة واحدة على كامــل أراضي «إسرائيل» والضفة الغربية (وربما قطاع غزة) التي تضم داخلها منطقة حكم ذاتي فلســطينية (انظر الشــكل 2).

الفكرة الرئيسة: تجنب تقسيم الأرض مع الحفاظ على هوية دولة «إسرائيل» كدولة يهودية وديمقراطية وتوفر للفلسطينيين إمكانية الحكم الذاتي من قبل حكومة فلسطينية مستقلة (الحكم الذاتي الفلسطيني) في منطقة محددة داخل الدولة.

Figure 2. Palestinian autonomy

Resolving the Israeli–Palestinian Conflict: The Viability of One-State Models 31
Pnina Sharvit Baruch

الشكل 2 – الحكم الذاتي الفلسطيني

1 - التقسيم الإقليمي

ستحتاج أراضي الحكم الذاتي الفلسطيني إلى حدود واضحة، يمكن الافتراض أنها ستشمل مناطق تديرها السلطة الفلسطينية حاليًّا (منطقة أ وب)، ولكن يمكن أن تشمل أيضًا مناطق إضافية، مثل أجزاء من المنطقة ج، حيث توجد أصول اقتصادية فلسطينية، مثل الأراضي الزراعية أو المحاجر. إن إضافة مصادر الدخل إلى إقليم الحكم الذاتي سيجعلها أقل اعتمادًا على الحكومة المركزية للدولة. يجب أن تكون أراضي هذا الحكم الذاتي متجاورة وواضحة الحدود، ولا ينبغي أن يكون لها أي جيوب من المستوطنات اليهودية. سيضمن ذلك نقل المزيد من الصلاحيات إلى الحكم الذاتي الفلسطيني

وتمكينه من إدارة شؤونه بأقل تدخل من الحكومة المركزية. سيجعل التواصل أيضًا من الممكن ترسيم الحدود المادية بين أراضي الحكم الذاتي الفلسطيني وبقية الدولة وإنشاء نقاط عبور للسيطرة على دخول وخروج الأشخاص و/ أو البضائع.

إذا كانت أراضي الحكم الذاتي الفلسطيني غير متجاورة، فإذًا الحدود المادية حول المناطق الفلسطينية ستخلق الواقع الذي لا يمكن الدفاع عنه، والذي من شأنه أن يعيق الحركة ويمكن أن يخلق الاحتكاك.

لحل هذه المشكلة، من الممكن تحديد حدود غير متجاورة للحكم الذاتي الفلسطيني على المستوى المفاهيمي دون إنشاء حدود مادية فعلية. ومع ذلك، سيكون من المستحيل بعد ذلك التحكم في حركة الأشخاص و/ أو البضائع بين الحكم الذاتي الفلسطيني وبقية الدولة.

2 - وضع المستوطنات

لإنشاء منطقة حكم ذاتي متجاورة، سيتعين نقل المستوطنات، على الرغم من أنه يمكن ترك معظمها في مكانه. لمنع أي إخلاء للمستوطنات، تم اقتراح أن تصبح التجمعات السكانية الفلسطينية مستقلة بذاتها. ومع ذلك، فإن هذا حلّ إشكالي لأنه يتضمن بشكل أساسي الحكم الذاتي على مستوى البلديات فقط، وبالتالي جعل فكرة الحكم الذاتي الفلسطيني المستقل خالية من الكثير من الجوهر، والتخلي عن فكرة الحدود المادية حول الحكم الذاتي الفلسطيني سيسهل ترك كل اليهود. المستوطنات القائمة – بما في ذلك تلك المحاطة بمنطقة الحكم الذاتي الفلسطينية (أ) الجيوب، التي لا تشكل جزءًا من الحكم الذاتي، مع السماح بذلك أيضًا تبقى الجيوب الفلسطينية داخل أراضي بقية الدولة ولكن كجزء من الحكم الذاتي. إن الافتقار إلى التواصل الجغرافي سيجعل من الصعب على حكومة الحكم الذاتي ممارسة بعض سلطاتها. في عملية تحديد الحدود الفلسطينية الحكم الذاتي، سيكون من الضروري إيجاد حلّ للاستيطان اليهودي في الخليل، وكذلك الأماكن المقدسة لليهودية التي تقع ضمن حدود الحكم الذاتي.

3 - مكانة القدس

ستبقى القدس عاصمة لـ«إسرائيل». قد تصبح الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية جزءًا من الحكم الذاتي الفلسطيني. في المقابل، يمكن الافتراض أن البلدة القديمة في القدس، بما في ذلك الأماكن المقدسة، لن يتم تضمينها في الحكم الذاتي الفلسطيني. ربما يمكن وضع ترتيبات من شأنها أن تمنح الحكم الذاتي الفلسطيني نوعًا من المكانة داخل الأماكن الإسلامية المقدسة.

4 - جوانب الجنسية والإقامة

نظرًا لأن منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني ستكون جزءًا من دولة «إسرائيل»، سيصبح سكانها مقيمين دائمين في الدولة، ويتمتعون بحرية الحركة داخل الدولة وحقوق أخرى، مثل الحق في العمل في أي مكان في الدولة والحصول على الرعاية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، سيكون لديهم الحق في طلب الجنسية من الدولة.

حرمان سكان الحكم الذاتي الفلسطيني من الحقوق المصاحبة للإقامة الدائمة في «إسرائيل»، أو منعهم من الحصول على الجنسية الإسرائيلية، من شأنه أن ينتهك بوضوح الطابع الديمقراطي لـ«إسرائيل». وهذا يعني أنه داخل أراضي الدولة، يمكن أن يكون هناك جيب من السكان من «الدرجة الثانية» ولديهم حقوق محدودة فقط؛ مثل هذه الجيوب موجودة فقط في البلدان غير الديمقراطية.

5 - السلطة الحكومية

حكومة الحكم الذاتي الفلسطيني ستمنح نفس السلطة قدر الإمكان. سيكون المبدأ التوجيهي في تقسيم السلطات بين الحكومة المركزية والاستقلالية هو مدى أهمية الحفاظ على المعايير المشتركة والانسجام داخل الدولة في مجال عمل معين. إذا لم تكن أراضي الحكم الذاتي متجاورة، فسيكون من الصعب نقل مجالات معينة، مثل النقل، إلى مسؤولية الحكم الذاتي.

السلطة النهائية في القضايا التي تتعلق بالدولة بأكملها تبقى في أيدي الحكومة المركزية. وسيشمل ذلك الأمن الخارجي، والعلاقات الخارجية، وسياسة الاقتصاد الكلي، وسياسة الهجرة، وغيرها من القضايا المتعلقة بالمستوى الوطني، فضلًا عن مجالات التفاعل بين منطقة الحكم الذاتي الفلسطينية وبقية الدولة، مثل حماية البيئة والصحة العامة. سيكون للحكومة المركزية السلطة المتبقية؛ أي السلطة على أي سلطات لا يتم تعريفها على أنها مملوكة للحكم الذاتي الفلسطيني.

سيكون للحكم الذاتي الفلسطيني حكومته الخاصة، والمؤسسات سيكون لها سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية في جميع جوانب الحياة داخل منطقة الحكم الذاتي، بما في ذلك البنية التحتية والأمن الداخلي. كما سيكون لديها وكالات إنفاذ، مثل الشرطة والمفتشين المدنيين والمحاكم.

سيكون من الضروري تحديد تقسيم السلطة بين الحكم الذاتي الفلسطيني والدولة على جميع المستويات. على سبيل المثال، ستكون هناك حاجة لتحديد العلاقة بين محاكم الحكم الذاتي الإقليمي ومحاكم بقية الدولة وما إذا كانت المحكمة العليا في «إسرائيل» ستتمتع بسلطة الاستماع إلى الطعون على القرارات الصادرة عن محاكم الحكم الذاتي.

سيكون من الضروري تحديد – على مستوى الدولة – الهيئات والآليات التي ستتفاعل مع الحكم الذاتي الفلسطيني، بما في ذلك، على سبيل المثال، وزارة حكومية وهيئات تنفيذية. علاوة على ذلك، يجب أن يكون لسكان منطقة الحكم الذاتي تمثيل في هيئات الدولة المختلفة، بدءًا من الكنيست والمحاكم والدوائر الحكومية، لاسيما فيما يتعلق بالقضايا التي لها آثار أيضًا على منطقة الحكم الذاتي. سيتعين على «إسرائيل» أيضًا توسيع الاستخدام الرسمي للغة العربية لتلبية احتياجات سكانها الجدد.

سيتم انتخاب حكومة الحكم الذاتي الفلسطيني من قبل سكان منطقة الحكم الذاتي، أو يتم اختيارها بطريقة أخرى، مثل الاتفاق الذي يتم التوصل إليه بين الممثلين

الفلسطينيين والحكومة المركزية. في حالة إجراء الانتخابات، فإنها ستمثل تحقيقًا للمبادئ الديمقراطية، حيث سيختار السكان أنفسهم حكومتهم. إذا كانت الحكومة هي مجرد وريث للسلطة الفلسطينية ولم تجرِ انتخابات إضافية، فإن هذا سيتعارض مع تطبيق القيم الديمقراطية داخل الحكم الذاتي الفلسطيني.

إذا توقفت حكومة الحكم الذاتي عن العمل لأي سبب من الأسباب، فإن حكومة «إسرائيل» ستحتاج إلى ضمان الأداء الطبيعي لمنطقة الحكم الذاتي، لأنها جزء من الدولة. في مثل هذه الحالة، قد لا يكون هناك أي بديل عن إنشاء مؤسسات نيابة عن الحكومة المركزية التي ستعمل مباشرة داخل منطقة الحكم الذاتي الفلسطينية، على الأقل حتى تعمل حكومة منطقة الحكم الذاتي مرة أخرى بشكل كامل.

6 - المشاركة الفلسطينية في الحكومة

السؤال الذي يطرح نفسه حول ما إذا كان من الممكن منع سكان الحكم الذاتي الفلسطيني من المشاركة في انتخابات الحكومة المركزية والسماح لهم بدلًا من ذلك بالمشاركة فقط في الانتخابات لحكومة منطقة الحكم الذاتي دون الانتقاص من وضعهم كمواطنين في الدولة في أي مجال آخر؟.

تكمن مشكلة هذه الفكرة في أنه على الرغم من أن سكان منطقة الحكم الذاتي سيكون لهم رأي على مستوى الحكم الذاتي الفلسطيني، إلا أن حكومة الدولة ستظل تنظم العديد من القضايا المتعلقة بهم. وبالتالي، فإن عدم السماح لهم بالمشاركة في انتخابات الحكومة المركزية يعني حرمانهم من حق التمثيل على مستوى الدولة.

ربما يكون من الممكن إنشاء هيكل حكومي يسمح لسكان منطقة الحكم الذاتي بأن يتم تمثيلهم في الحكومة المركزية من قبل ممثلين عن الحكم الذاتي الفلسطيني، بدلًا من التصويت المباشر للحكومة المركزية. يمكن أن يشارك ممثلو منطقة الحكم الذاتي هؤلاء في القرارات التي تتخذها الحكومة المركزية ذات الصلة بسكان الحكم الذاتي، بما في

ذلك القرارات المتعلقة بالحدود الخارجية، والسياسة الاقتصادية، وغيرها من القضايا التي يجب فيها على الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي وبقية الدولة.

7 - حرية التنقل داخل الدولة

كمقيمين في «إسرائيل»، وبالتأكيد كمواطنين فلسطينيين يتمتعون بحرية الحركة داخل الدولة. إذا كانت هناك حدود مادية بين منطقة الحكم الذاتي وبقية الدولة، فسيكون من الممكن التحكم في هذه الحركة، على الرغم من عدم تقييدها بأي شكل من الأشكال.

عند النظر في حرية التنقل، فإن السكان الفلسطينيين سيفعلون ذلك وستكون لديهم القدرة على الانتقال إلى مناطق خارج منطقة الحكم الذاتي؛ ومع ذلك، يمكن أن يتقرر أن مثل هذه الخطوة لا ينبغي أن تغير وضعهم، على الأقل لبعض الفترة المحددة.

بمعنى آخر، سيستمر اعتبار فرد من منطقة الحكم الذاتي مقيمًا في الحكم الذاتي الفلسطيني، على سبيل المثال، من حيث الحق في التصويت في الانتخابات للحكم الذاتي الفلسطيني وفي الخضوع للقواعد التي تتعلق شخصيًا بـ«سكان الحكم الذاتي». سيتم تطبيق هذا المنطق بشكل مماثل على سكان الولاية الذين ليسوا من سكان منطقة الحكم الذاتي ولكنهم يرغبون في الانتقال إلى منطقة الحكم الذاتي. سيكون لـ«إسرائيل» سيطرة كاملة على الحدود الخارجية ونقاط العبور الدولية وستحدد من يمكنه دخول الدولة والخروج منها.

8 - قضية اللاجئين

ستكون «إسرائيل» قادرة على منع دخول اللاجئين الفلسطينيين من الخارج إلى الدولة. قد يكون استيعاب عدد معين من اللاجئين في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني أحد الشروط المحتملة لقبول الفلسطينيين لهذا النموذج.

إلى الحد الذي يمكن فيه الانتقال من منطقة الحكم الذاتي إلى بقية الدولة، قد يحاول بعض أحفاد لاجئي 1948 الذين يعيشون في هذه المنطقة ممارسة «حق العودة» إلى

موطن عائلاتهم الأصليــة، مثل الحالة الموصوفة في تحليل الحالة الوحدوية. أي محاولة لمنع هذا من شأنه أن يخلق احتكاكًا إضافيًا.

9 - الجوانب الأمنية

ســيتم التعامل مع إنفاذ القانون الجنائي في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني من قبل قوة الشرطة في الحكم الذاتي الفلسطيني. ســيكون من الضروري تحديد طبيعة هذه القوة ونطاق صلاحياتها. وستكون هناك حاجة إلى آلية لتنسيق نشاط القوة مع نشاط قوات الأمن التابعة للحكومة المركزية.

قوات الأمن التابعــة للحكومة المركزية، في «إسرائيل» وهــي الشرطة وجهاز الأمن العام سلطة التعامل مع القضايا الجنائية والأمنية التي لها تداعيات خارج منطقة الحكم الذاتي الفلسطينية، والتي تشمل العمل في هذه المنطقة عند الحاجة.

مسألة ما إذا كان ينبغي السماح لســكان منطقة الحكم الذاتي الفلسطينية بالانضمام إلى قوات أمن الدولة، بما في ذلك الشرطة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي، ســوف تحتاج إلى تحديد.

بالنظر إلى أن ســكان منطقة الحكم الذاتي يتمتعون بحريــة الحركة داخل «إسرائيل»، ســيكون هناك خطر أمني محتمل، خاصة بســبب عدم وجود نشــاط مستمر من قبل قوات الأمن التابعة للدولة داخل منطقة الحكم الذاتي. التحدي الآخر هو توفير الأمن للمستوطنات الإسرائيلية إذا بقيت كجيوب داخل منطقة الحكم الذاتي.

10 - الجوانب الاجتماعية

سيؤدي تشكيل دولة واحدة إلى تكثيف التفاعل بشكل كبير بين المجتمعين الفلسطيني واليهــودي خاصة نتيجة حرية الحركة. على الرغم مــن أن وجود منطقة الحكم الذاتي سيسمح لكل مجتمع بالاستمرار في إدارة شؤونه الخاصة، إلا أن دعم عمليات المصالحة الفعالة بين الشعوب سيكون أمرًا ضروريًّا لاستقرار النموذج بمرور الوقت. المصالحة

هي تحدٍّ خطير، بشـــكل خاص، في ضوء العداء العميق والتفاوتات بين الشـــعبين. إلى الحد الذي يشـــعر فيه ســـكان منطقة الحكم الذاتي بأنهم في وضع أدنـــى مقارنة ببقية مواطني الدولة، سيكون لذلك تأثير ضار على فرص تحقيق عملية مصالحة ناجحة.

11 - الجوانب الاقتصادية والمدنية

ستكون حكومة الحكم الذاتي الفلسطيني قادرة على استغلال الموارد الطبيعية في منطقة الحكم الذاتي وتنظيم الجوانب الاقتصادية والبنية التحتية والمدنية للحكم الذاتي، طالما أنها لا تتعارض مع السلطات التي تحتفظ بها.

الحكومة المركزية للدولة. ســـتكون كل «إسرائيل» وحـــدة اقتصادية واحدة مع ما هو ضروري بشأن التوحيد القياسي، لاسيما في القضايا التي تتطلب التنسيق، مثل الضرائب غير المباشرة، والسياســـة النقدية والمالية، والمعايير الرسمية، والملكية الفكرية، والبيئة، والصحة العامة، والزراعة، والاتصالات، والطاقة. هذا يعني أن تنظيم هذه المجالات ســـيكون على مستوى الولاية وسيتم تطبيقه في منطقة الحكم الذاتي. لذلك، فإن إدراج الحكم الذاتي الفلســـطيني في صنع القرار في هذه الأمور ســـتكون له أهمية عملية، بما يتجاوز الوفـــاء بقيمه الديمقراطية. إذا كانت الحدود المادية موجودة بين منطقة الحكم الـــذاتي وفي باقي أنحاء الدولة، قد يكون قـــدرًا معينًا من الإشراف على تدفق البضائع ممكنًا. دون هذه الســـيطرة، فإن الاحتفاظ بالمنافسة سيعتمد على الإنفاذ المناسب داخل منطقة الحكم الذاتي.

وستتحمل الحكومة المركزية الإسرائيلية المســـؤولية الكاملة عن منطقة الحكم الذاتي، حيث ستكون جزءًا لا يتجزأ من الدولة. وسيشمل ذلك ضمان أن توفر حكومة الحكم الذاتي الفلسطيني احتياجات سكانها وضمان حقوقهم الاقتصادية والمدنية الأساسية.

تفاوتات اقتصاديـــة كبيرة بين منطقة الحكم الذاتي وبين بقيـــة الدولة تؤدي إلى التوتر والإحباط وعدم الاستقرار.

ستكون هناك حاجة إلى استثمارات واسعة النطاق لتضييق هذه الفجوات.

12 - الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة

يهدف النموذج إلى الحفاظ على الهوية اليهودية لدولة «إسرائيل»، بينما الهوية الفلسطينية ستجد تعبيرًا داخل إطار منطقة الحكم الذاتي؛ يمكن ترسيخ هذا دستوريًّا.

ومع ذلك، إذا كان الفلسطينيون قادرين على التأثير على قرارات الحكومة المركزية، فقد يحاولون تقويض الطابع اليهودي للدولة. علاوةً على ذلك، فإن وجود مثل هذه الأقلية الفلسطينية الكبيرة في الدولة سيؤثر على طابعها اليهودي على المستوى العملي، ومن المتوقع أيضًا أن يخلق ضغوطًا قد تؤدي إلى تغيير تدريجي في شخصيتها.

13 - المحافظة على الطابع الديمقراطي والليبرالي للدولة

للحفاظ على الطبيعة الديمقراطية للدولة، يجب منح الفلسطينيين المواطنة الكاملة والمتساوية. بما أن منطقة الحكم الذاتي الفلسطينية ستكون جزءًا لا يتجزأ من دولة «إسرائيل»، فإنها ستخضع لالتزامات الدولة على الساحة الدولية. كما سيكون مطلوبًا أيضًا احترام القيم الأساسية للدولة. إذا لم تحترم حكومة الحكم الذاتي الفلسطيني حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في المساواة بين الجنسين أو المحاكمة العادلة أو حرية التعبير، فسيكون هناك توتر بين التزامات «إسرائيل» – محليًّا ودوليًّا – لضمان هذه الحقوق في جميع أنحاء أراضيها ورغبتها في تقليل تدخلها في الشؤون الداخلية لمنطقة الحكم الذاتي.

14 - التداعيات على مواطني «إسرائيل» العرب

عند تحديد المدى الإقليمي لمنطقة الحكم الذاتي، يجب تقرير ما إذا كان سيتم تضمين البلدات العربية الموجودة حاليًا داخل دولة «إسرائيل». مثل هذه الخطوة ستكون مشروطة بموافقة سكان تلك التجمعات.

ويشكل النموذج معضلة بالنسبة للمواطنين العرب في «إسرائيل»، سواء كان يجب

عليهـــم الحفاظ على الاتجاه الحـــالي للتواصل مع المجتمع الإسرائيـــلي أو الانضمام إلى أشقائهم الفلسطينيين في منطقة الحكم الذاتي الفلسطينية.

15 - التداعيات على السلطة الفلسطينية

يمكن أن يقوم إنشـــاء الحكم الذاتي الفلسطيني على أساس السلطة الفلسطينية الحالية. ومع ذلك، قد يتطلب هذا تغييرًا كبيرًا في وضع الســـلطة الفلســـطينية. بدلًا من سلطة مستقلة تمثل الشعب الفلسطيني في التعامل مع حكومة «إسرائيل» وتقديم نفسها على أنها «دولة» على المستوى الدولي، ســـيتعين عليها قبول وضع حكومة مستقلة والعمل بموجب القانون الإسرائيلي والنهائي. سلطة حكومة «إسرائيل».

احتمال أن توافق الســـلطة الفلســـطينية على مثل هذا النموذج كحلّ دائم للصراع، مما يعني التخلي عن السيادة الكاملة، هو احتمال ضعيف.

إذا رفضت الســـلطة الفلســـطينية العمل كحكومة منطقة الحكم الذاتي، فسيكون من الضروري تعيين مسؤولين بديلين، إما كمسؤولين منتخبين أو معينين من قبل الحكومة المركزية. إن العثور على مثل هؤلاء المسؤولين سيكون تحديًا كبيرًا، بعبارة ملطفة.

النموذج يجعل من الممكن ترك الشرطة الفلســـطينية سليمة كقوة شرطة للحكم الذاتي الفلسطيني. سيكون هذا هو الحال في المقام الأول إذا حافظت السلطة الفلسطينية على وضعها كحكومة في منطقة الحكم الذاتي. ومـــع ذلك، بما أن الشرطة في الحكم الذاتي تهـــدف إلى التركيز فقط على حفـــظ الأمن وإنفاذ القانون، ومـــن أجل منع وجود قوة فلسطينية شبه عسكرية، فإن هيكل الشرطة الفلسطينية سيتطلب تغييرات، بما في ذلك التخلي عن الأسلحة والمعدات التي بحوزتهم والتي لا تتناسب مع دورهم الجديد.

سيتطلب تنفيذ النموذج من السلطة الفلسطينية التوقف عن تمثيلها الدبلوماسي في مختلف الدول والمنظمات الدولية، والعمل بدلًا من ذلك تحت إشراف وزارة الخارجية الإسرائيلية.

ومع ذلك، قد يكون من الممكن السماح للحكم الذاتي الفلسطيني بمستوى معين من التمثيل ضمن أطر دولية محددة. يعتمد التعاون الدولي في هذه القضية على مدى موافقة الجمهور الفلسطيني على إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني، ويُنظر إليه على أنه نموذج شرعي.

16 - قطاع غزة

إذا تم تضمين غزة في النموذج، فإنها ستصبح جزءًا من «إسرائيل». إذا تم إنشاء منطقة حكم ذاتي فلسطينية واحدة، فستكون هناك حاجة إلى ترتيبات لربط مناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، لاسيما إذا كانت هناك حدود مادية حول منطقة الحكم الذاتي.

إذا اعتبرت غزة منطقة حكم ذاتي منفصلة، فستكون كذلك حكومتها الخاصة. في مثل هذه الحالة، يمكن وضع ترتيبات مختلفة لغزة، لاسيما أنه من الأسهل الحفاظ على حدود مادية بينها وبين بقية الدولة. ومع ذلك، فإن التحليل أعلاه لحقوق سكان منطقة الحكم الذاتي سوف ينطبق أيضًا على سكان غزة، بغض النظر عن وجود حدود فعلية أم لا. بمعنى آخر، سيتمتعون بحرية التنقل والحق في العمل في جميع أنحاء «إسرائيل». كما سيكون لهم الحق في أن يصبحوا مواطنين في الدولة والاستفادة من حقوق المواطنة الكاملة.

من خلال ضم غزة إلى الدولة، فإن الحكومة الإسرائيلية ستكون كذلك مسؤولة عما يحدث في قطاع غزة، بما في ذلك وجوب توفير احتياجات سكانه.

17 - إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني

سيتطلب إنشاء الحكم الذاتي الفلسطيني ضم الضفة الغربية بأكملها (وربما قطاع غزة) إلى «إسرائيل» واعتماد إطار قانوني من شأنه أن يخلق ويحدد الحكم الذاتي.

سيتم ترسيخ هذا الإطار القانوني من خلال القوانين الأساسية الإسرائيلية التي تتمتع

بوضع دستوري. سيشكل هذا تغييرًا جوهريًا في هيكل الدولة، يبرر إجراء استفتاء أو انتخابات حول هذه المسألة.

السؤال الذي يطرح نفسه حول ما إذا كان يمكن أن يكون الحكم الذاتي الفلسطيني قد أُقيم دون اتفاق صريح مع القيادة الفلسطينية.

على المستوى النظري، يمكن إنشاء الاستقلال من جانب واحد؛ لكن، على المستوى العملي، من المستحيل تطبيق مثل هذا النموذج – الذي يقوم على فكرة الحكم الذاتي الفلسطيني – دون موافقة الممثلين الفلسطينيين. على وجه الخصوص، إذا كان من المتوقع أن تعمل السلطة الفلسطينية وأجهزتها كأساس لحكومة منطقة الحكم الذاتي، فسيكون من الضروري التفاوض على الاتفاقية مع السلطة الفلسطينية.

سيؤدي إنشاء الحكم الذاتي الفلسطيني إلى تحولات قانونية بعيدة المدى. في منطقة الحكم الذاتي، يمكن أن يستمر تطبيق القانون الفلسطيني فيما يتعلق بالمسائل الواقعة ضمن اختصاص الحكم الذاتي، على الرغم من الحاجة إلى تعديلات كبيرة على الواقع الجديد. في جميع المجالات الأخرى الواقعة ضمن اختصاص الحكومة المركزية، وكذلك في أراضي الضفة الغربية، والتي ستقع خارج منطقة الحكم الذاتي، سيتم تطبيق القانون الإسرائيلي بشكل كامل.

ستكون الترتيبات الانتقالية ضرورية، فضلًا عن آليات التنفيذ للتكيف مع الوضع القانوني الجديد. يتضمن ذلك، على سبيل المثال، ترتيبًا سيمكن من تسجيل الأراضي الواقعة في الضفة الغربية (وربما في غزة) ضمن سجلات الأراضي الإسرائيلية.

إذا تعاونت السلطة الفلسطينية في هذه العملية، فإن مؤسساتها القائمة التي ستفعل ذلك تحتاج إلى تعديل وتعديل. إذا لم تتعاون السلطة الفلسطينية، فهذا أمر جديد يجب إنشاء المؤسسات داخل منطقة الحكم الذاتي.

سيكون من الضروري إنشاء مؤسسات في «إسرائيل»، مثل الوزارات الحكومية

والهيئات التنفيذية التي ستكون مسؤولة عن التنسيق مع منطقة الحكم الذاتي؛ لن تكون الأطر العسكرية والأمنية مسؤولة عن هذا التنسيق.

18 - جدوى إقامة دولة ذات حكم ذاتي فلسطيني

سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تطبيق نموذج الحكم الذاتي دون موافقة الفلسطينيين. إن اعتماد نموذج الحكم الذاتي كحلّ نهائي للصراع يتطلب من الفلسطينيين التخلي عن تطلعاتهم الوطنية في إقامة دولتهم. فرص حدوث ذلك ضئيلة. إذا لم يتم منح الفلسطينيين حقوق المواطنة الكاملة والمساواة الكاملة داخل الدولة، فإن احتمالية موافقتهم على الفكرة تصبح ضئيلة للغاية. لكن في الوقت نفسه، من المرجح أن تعارض غالبية الجمهور اليهودي الإسرائيلي اتفاقًا يحصل فيه الفلسطينيون على حقوقهم الكاملة بطريقة قد تؤدي إلى مناصب السلطة في الدولة.

19 - فرص النجاح كحلّ دائم للصراع

وبما أن النموذج لا يلبي التطلعات الوطنية للفلسطينيين، فمن الصعب أن نتخيل أنهم سيقبلون به كحلّ دائم ونهائي للصراع. من دون موافقتهم، ستبقى التوترات على المستوى الوطني. ستؤدي مشاعر الإحباط إلى خلق إمكانية للعداء والعنف. سيزداد هذا القلق إذا شعر الفلسطينيون بأنهم لا يتمتعون بحقوق كاملة وإذا استمروا في مواجهة صعوبات في اندماجهم داخل الدولة، بالإضافة إلى تفاوتات اقتصادية كبيرة.

النموذج يُنشئ دولة واحدة مع أقلية فلسطينية كبيرة (والتي ستنمو بشكل أكبر إذا تم تضمين غزة أيضًا). فكرة أن يكون من الممكن قصر هؤلاء السكان على أراضي منطقة الحكم الذاتي فقط هو إشكالية. إنه يتعارض مع القيم الديمقراطية ويثير أيضًا صعوبات عملية، بالنظر إلى أن جدوى إنشاء حدود مادية بين منطقة الحكم الذاتي وبقية الدولة أمر مشكوك فيه. إن حرية التنقل التي يتمتع بها الفلسطينيون المقيمون في الحكم الذاتي في جميع أنحاء الدولة ستؤدي حتمًا إلى احتكاك بينهم وبين السكان اليهود، فضلًا عن تهديدات أمنية من عناصر إرهابية محتملة من بينهم لا تقبل بوجود الدولة.

يتطلب الحفاظ على الطابع الديمقراطي لـ«إسرائيل» إعطاء الحقوق السياسية للفلسطينيين والقدرة على التأثير على قرارات الحكومة المركزية، على الأقل في القضايا التي تمسّهم. قد تمكنهم قوتهم السياسية من المشاركة في القرارات الإستراتيجية بطرق لا تتماشى مع النظرة العالمية للأغلبية اليهودية. مثل هذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى الفتنة بين المجتمعين.

إذا اضطر الفلسطينيون لقبول نموذج الحكم الذاتي على أنها نهاية للصراع، لكن إذا رفضوا قبولها، فقد تجد «إسرائيل» نفسها في مواجهة مع الفلسطينيين داخل هذه المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي.

علاوةً على ذلك، حتى لو لم يشكل سكان منطقة الحكم الذاتي تهديدًا حقيقيًا لـ«إسرائيل»، فقد تواجه «إسرائيل» مواجهة مع غزة – إذا لم تكن جزءًا من الدولة – أو مع دول أخرى في المنطقة. في هذه الحالة، وخاصة في حالة المواجهة مع غزة، قد يدعم السكان وحكومة الحكم الذاتي الفلسطيني أعداء «إسرائيل»، أو قد يُشتبه في قيامهم بذلك، مما قد يؤدي على الأرجح إلى توتر إضافي.

لأن منطقة الحكم الذاتي الفلسطينية ستكون جزءًا من دولة «إسرائيل»، وسيكون جميع الفلسطينيين مقيمين في الدولة، ستفعّل «إسرائيل» الالتزام بضمان تلبية احتياجاتهم بشكل كافٍ. هذا سوف يخلق عبئًا اقتصاديًا ضخمًا على الدولة، نظرًا للفقر في تلك المنطقة بالنسبة لـ«إسرائيل». سوف يصبح هذا العبء أكبر إذا تم تضمين غزة في الحكم الذاتي. علاوةً على ذلك، إذا توقفت حكومة الحكم الذاتي الفلسطيني عن العمل، فإن المسؤولية الكاملة عن الأرض بأكملها ستقع على عاتق حكومة «إسرائيل».

إن إدراج غزة داخل الدولة، حتى كمنطقة حكم ذاتي منفصلة، سيزيد بشكل كبير من عدد الفلسطينيين في «إسرائيل»، وسيؤدي تعقيد الوضع في غزة إلى تقويض استقرار الدولة. ومع ذلك، فإن ترك غزة خارج حدود الدولة يعني أن الصراع لن يتم حلّه بالكامل، وسيظل بؤرة لعدم الاستقرار المستمر الذي سيتحدى العلاقات بين الفلسطينيين واليهود في الدولة.

الفصل 3 «دولة اتحادية»

النمـــوذج: دولة واحدة مع حكومة فيدرالية مركزية تتكون من مناطق اتحادية – بعض الدوائـــر لها طابع يهودي وأخرى ذات طابع فلســـطيني (انظر الشـــكل 3). يمكن أن يشمل التقسيم منطقة يهودية واحدة وحي فلسطيني واحد أو عدة أحياء من كل نوع.

الفكرة الرئيســـة: تجنب تقســـيم الأرض والمحافظة عليها، هويـــة «إسرائيل» كدولة يهودية وديمقراطية، مع نقل سلطات واسعة إلى مستوى المقاطعات، وخلق حكم ذاتي للفلسطينيين واليهود في مجموعة متنوعة من المجالات.

الشكل 3 – دولة اتحادية

1 - التقسيم الإقليمي

الفكرة التي يقوم عليها نموذج الاتحاد، هي أنه ستكون هناك مناطق فلسطينية وأجزاء يهودية. يمكن تقســـيم الدولة إلى منطقة فلســـطينية ومنطقة يهودية واحدة، أو إلى عدة

مناطق – فلسطينية ويهودية. تتيح الحالة الأخيرة قدرًا أكبر من التجانس في كل منطقة. إذا كانت غزة جزءًا من الاتحاد، فإنها ستشكل إما منطقة منفصلة أو ستصبح جزءًا من المنطقة الفلسطينية؛ في الحالة الأخيرة، سيكون من الضروري تحديد كيفية ربط شطري المنطقة الفلسطينية. كما تم اقتراح أفكار لإنشاء مناطق على أساس خصائص أخرى، مثل المناطق الدينية (اليهودية)، والمناطق الأرثوذكسية المتطرفة، والمناطق العلمانية، وما إلى ذلك. ومع ذلك، فإن هذا النوع من الإعداد يزيد من تعقيد النموذج المعقد بالفعل.

2 - وضع المستوطنات

ستبقى المستوطنات الإسرائيلية في مكانها وستصبح جزءًا من الأحياء المختلفة، مثل أي مدينة أو بلدة أخرى. ومع ذلك، فإن موقع بعض المستوطنات سيجعل من الصعب تحقيق التواصل الفلسطيني في المناطق الفلسطينية، خاصة إذا كانت هناك منطقة فلسطينية واحدة فقط. نتيجة لذلك، ستصبح هذه المستوطنات، ما لم يتم إعادة توطينها، جيوبًا يهودية داخل المنطقة.

3 - القدس

سوف تتطلب القدس حلًّا منفصلًا. يمكن أن يتقرر أن المدينة، أو على الأقل مناطقها الحساسة (خاصة الحوض المقدس)، يجب أن تُمنح وضعًا خاصًا مع ترتيبات محددة لتقسيم السلطة (على سبيل المثال، مدينة بروكسل في بلجيكا). سيكون من الضروري إيجاد حلول خلاقة تتيح للفلسطينيين مكانة معينة في بعض أجزاء المدينة وتأخذ في الاعتبار الحساسيات الدينية.

4 - جوانب الجنسية والإقامة

سيصبح جميع أولئك الذين يعيشون داخل الاتحاد مقيمين دائمين في الدولة وسيتمتعون بحرية التنقل وغيرها من الحقوق التي يحق لهم الحصول عليها. علاوةً على ذلك، سيكون لديهم الحق في الحصول على الجنسية في الدولة. سيتمكن المقيمون الدائمون في

المنطقة من التصويت لحكومة المقاطعة. ستشـــمل المواطنة الحق في التصويت والترشح للمؤسسات الفيدرالية للدولة.

5 - الهيئة الحكومية

ســيكون من المرغوب فيه تقديم أكبر قدر ممكن من السلطة إلى حكومات المقاطعات للســماح للشــعبين بأن يحكموا أنفســهم إلى أقصى حد. ومع ذلك، يجــب أن تحتفظ الحكومة الفيدرالية بسلطة اتخاذ القرار بشأن الموضوعات التي تتعلق بالمستوى الوطني والقضايا بين المقاطعات. ســتحتفظ الحكومة الفيدرالية بالسلطات المتبقية، أي سلطة لم تُمنح للمقاطعة.

لا توجــد صيغة واحدة لكيفية تقســيم القوة بين الحكومــة الاتحادية والمقاطعات. ينبغي الانتباه لبعض المســؤوليات التي تنتمي بوضوح إلى الحكومة الفيدرالية، مثل الشــؤون الخارجية، والأمن القومي، والموارد الطبيعية، وسياســة الاقتصاد الكلي، وسياســة الهجرة، والمراقبة الجويــة والبحرية والكهرومغناطيســية، في حين يجب تخصيص الآخرين بوضوح للمقاطعــات، مثل الرعاية الاجتماعية، وإدارة البلدية، التخطيط والبناء المحلي، وتطبيق القانون الجنائي، والضرائب المحلية. أما بالنســبة للمسؤوليات الأخرى، مثل وضع المعايير الرسمية والاتصالات والطاقة والزراعة، فإن التقســيم أقل وضوحًا ويتأثر باعتبارات مختلفة تؤدي إلى اختلاف الاتجاهات. بالنظــر إلى الحجــم الصغير لدولة «إسرائيــل» وحقيقة أن حــدود المقاطعات من المحتمل أن تكون ملتوية، فمن المنطقي تفويض الســلطات للحكومة الفيدرالية في القضايا التي تكون معيارية الاســتمرارية أمر مرغوب فيه، مثل النقل والاتصالات وحماية البيئة. علاوة على ذلك، في بعض المجالات، مثل التعليم والثقافة، قد يكون الإشراف الفيــدرالي ضروريًّا لضمان توافق الرســائل مع قيم الدولــة وأيضًا تلبية احتياجات الأقليات في المقاطعات.

6 - المشاركة الفلسطينية في الحكومة

سيتمكن جميع مواطني الولاية من التصويت والانتخاب لمؤسسات الحكومة الفيدرالية. من المرجح أن يكون للفلسطينيين نفوذ سياسي كبير، على الرغم من أنهم سيكونون أقلية في الدولة؛ يعود ذلك جزئيًا إلى الانقسامات داخل المجتمع اليهودي. نتيجة لذلك، ستكون لديهم القدرة على التأثير في السياسة الفيدرالية بشأن القضايا الإستراتيجية، بما في ذلك السياسة الخارجية والأمن القومي والسياسة الاقتصادية وما إلى ذلك.

7 - حرية التنقل داخل الدولة

لن تكون هناك حدود مادية بين المقاطعات وحرية الحركة ستكون مضمونة في جميع أنحاء الدولة. في حالة وجود تهديد أمني ملموس، يمكن إقامة نقاط تفتيش مؤقتة، كما هو ممكن اليوم داخل دولة إسرائيل.

تشمل حرية التنقل الحق في الإقامة في أي مكان. وهكذا، سيتمكن الفلسطينيون من الانتقال إلى أحياء يهودية، كما سيتمكن اليهود من الانتقال إلى الأحياء الفلسطينية.

8 - قضية اللاجئين

ستحدد الحكومة الفيدرالية السياسة المتعلقة بدخول اللاجئين الفلسطينيين من الخارج إلى البلاد. وبقدر تأثير الفلسطينيين على صنع القرار الفيدرالي، يمكنهم ممارسة الضغط من أجل الاستيعاب المحدود لمثل هؤلاء اللاجئين. علاوةً على ذلك، قد يكون هذا أحد شروط قبول الفلسطينيين للنموذج.

لأنه ستكون هناك حرية التنقل داخل الدولة، وإلى الحد الذي لن يكون هناك أي قيود على الانتقال من منطقة إلى أخرى، يمكن لأحفاد لاجئي 1948 الذين يعيشون في الضفة الغربية (وقطاع غزة – إذا كان جزءًا من الاتحاد) ممارسة «حق العودة» إلى المواقع التي أقامت فيها عائلاتهم في الأصل، كما تمت مناقشته في النماذج السابقة.

9 - الجوانب الأمنية

ستكون الحكومة الفيدرالية مسؤولة عن الأمن العام للدولة، بما في ذلك مكافحة التهديدات الداخلية والخارجية، وأمن حدودها الخارجية ومجالها البحري ومجالها الجوي.

قوات الأمن، بما في ذلك جيش الدفاع الإسرائيلي وجهاز الأمن العام، ستكون تحت إشراف سلطة الحكومة الفيدرالية وستكون قادرة أيضًا على العمل في أراضي المقاطعات عند الضرورة.

10 - الجوانب الاجتماعية

نظرًا لأن الاتحاد الفيدرالي ينطوي على العيش جنبًا إلى جنب، فإن نجاحه سيعتمد على ما إذا كان المجتمع الإسرائيلي والفلسطيني قادرًا على التصالح بشكل فعال. سيكون هذا تحديًا هائلًا، نظرًا للعداء عميق الجذور والتفاوتات الاقتصادية.

11 - الجوانب الاقتصادية والمدنية

سيتم تحديد سياسة الاقتصاد الكلي على المستوى الفيدرالي. وكذلك الحال بالنسبة للقضايا المتعلقة بتنمية واستغلال الموارد الطبيعية، وكذلك أي مجالات يكون فيها الافتقار إلى سياسة موحدة من شأنه أن يقوّض التجارة العادلة بسبب حرية تنقل الأشخاص والسلع، بما في ذلك وضع معايير رسمية وغير مباشرة. الضرائب والملكية الفكرية وما إلى ذلك. سوف تقرر كل منطقة ميزانيتها الخاصة والتنمية الاقتصادية داخل حدودها، بما في ذلك تخطيط الأراضي واستغلال موارد المنطقة. ستكون المناطق قادرة على تطوير مصادر مستقلة للإيرادات، بما في ذلك تحديد الضرائب المحلية.

12 - الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة

يمكن ترسيخ الهوية اليهودية للدولة بطريقة لا يمكن عكسها، على سبيل المثال، من خلال تكريسها في الدستور، ومع ذلك، فإن هذا لن يمنع تمامًا هوية الدولة من التغيير، بسبب تكوينها الديموغرافي والضغوط لتغيير هويتها.

13 - المحافظة على الطابع الديمقراطي والليبرالي للدولة

من أهـــم جوانب النظـــام الديمقراطي حماية حقوق الإنســـان في الدولة. ســـتحتاج المقاطعات إلى احترام حقوق الإنسان لجميع سكانها والزوار داخل أراضيها. قد يكون من الصعب ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في جميع أنحاء الاتحاد، بما في ذلك الحق في المســـاواة في المعاملة ومنع الإكراه الديني. في المجالات الخاضعة للتنظيم على مســـتوى المقاطعات، يمكن أن يكون هناك توترات مع القيم الديمقراطية المعترف بها للدولة، خاصة إذا كان للمقاطعات نظرة دينية وتقليدية.

14 - التداعيات على مواطني إسرائيل العرب

إن تحديد موقع البلدات والقـــرى العربية الموجودة حاليًا داخل دولة «إسرائيل»، مثل التجمعات على طول الخط الأخضر، داخل المناطق الفلســـطينية، سيشـــكل معضلة. يجب أن يكون تفضيل السكان في هذه المجتمعات في اختيار المنطقة التي سينتمون إليها عاملًا حاسمًا.

15 - التداعيات على السلطة الفلسطينية:

ســـيتم تفكيك السلطة الفلسطينية في تشـــكيلتها الحالية، على الرغم من أنها يمكن أن تكون بمثابة الأســـاس لحكومة المنطقة الفلســـطينية، خاصة إذا كانـــت هناك منطقة فلسطينية واحدة فقط في الضفة الغربية.

ســـيتطلب تنفيذ الحل الفيدرالي حلّ قوات الأمن الفلســـطينية، والتي سيتم استيعابها إلى حد ما في قوات الشرطة في الأحياء الفلســـطينية. يتم تســـليم الأسلحة والمعدات العســـكرية التي تتعارض مع مهام قوة الشرطة لقوات الأمن التابعة للاتحاد. سيتعين على الســـلطة الفلســـطينية التخلي عن تمثيلها الدبلوماسي في مختلف الدول والمنظمات الدولية وسوف تندرج تحت رعاية وزارة خارجية الدولة.

16 - قطاع غزة يمكن ضم قطاع غزة إلى الاتحاد من اللواء الفلسطيني كمنطقة قائمة بذاتها.

يمكن ضم قطاع غزة إلى الاتحاد كجزء من اللواء الفلسطيني أو كمنطقة قائمة بذاتها. إذا تم ضم غزة إلى الاتحاد، فسيزداد عدد الفلسطينيين في الدولة بشكل كبير. علاوةً على ذلك، فإن غزة منطقة فقيرة وتعاني من مشاكل تتطلب حلولًا من قبل الدولة.

17 - إنشاء الاتحاد

لإنشاء الاتحاد، ولكي يعمل، يجب التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. إذا كانت القيادة الفلسطينية الحالية غير قابلة للفكرة، فسيكون من الصعب إيجاد هيئة تمثيلية بديلة يمكن التفاوض معها على اتفاقيات تلزم الجمهور الفلسطيني.

18 - جدوى الاتحاد

لا يمكن إنشاء فيدرالية دون موافقة الفلسطينيين. من غير المحتمل أن يوافقوا على نموذج يتخلون فيه عن تطلعاتهم القومية ويصبحون جزءًا من دولة تحافظ على طابعها اليهودي. علاوةً على ذلك، بما أن الشريك المعني في المفاوضات هو السلطة الفلسطينية على الأرجح، فمن الصعب أن نرى كيف ستوافق على نموذج يستلزم حلّها وتفكيك قواتها الأمنية. ومع ذلك، يمكن للفلسطينيين الموافقة إذا تم منح المناطق الفلسطينية درجة أكبر من الاستقلال ولها تأثير أكبر على المستوى الفيدرالي، بالإضافة إلى منح الفلسطينيين حقوقًا متساوية في الدولة. ومع ذلك، فإن الجمهور اليهودي في الدولة قد يعارض مثل هذه التنازلات.

فرص النجاح كحلّ دائم للصراع

1 – يقوم النموذج على فكرة جلب اليهود والفلسطينيين إلى دولة واحدة، الأمر الذي يستلزم العديد من الروابط والتفاعل اليومي المستمر بينهما. ستشكل الاختلافات الثقافية والدينية العميقة بينهما، وسنوات العداء العديدة بين السكان، واحتمالية

العنف، تحديًا كبيرًا.

2 – تعريف الدولة على أنها يهودية، يعني أن على الفلسطينيين التخلي عن تحقيق تطلعاتهم القومية. وهذا يستتبع توترًا حتميًا داخل الاتحاد. ومن المتوقع أن يزداد هذا التوتر إذا كان للفلسطينيين قدرة محدودة على التأثير على القرارات في الاتحاد، وإذا لم يتم منحهم حقوقًا متساوية داخل الدولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن إنكار هذه الحقوق ينتهك الطابع الديمقراطي للدولة.

3 – حتى لو كان الفلسطينيون يتمتعون بالمساواة الكاملة والشراكة الكاملة في صنع القرار، فإن الاتحاد لا يمثل بالضرورة نموذجًا مستقرًا. سيبقى الخوف من أن الفلسطينيين سيرغبون في الانفصال عن الدولة أو بدلًا من ذلك استخدام سلطتهم السياسية على المستوى الفيدرالي لتحويل الدولة إلى دولة ثنائية القومية أو حتى دولة فلسطينية، بدلًا من دولة ذات طابع يهودي.

4 – حرية التنقل الكاملة، بما في ذلك إمكانية نقل مكان إقامته داخل الدولة، يمكن أن تسبب احتكاكات يومية بين الفلسطينيين واليهود. يمكن أن تتوج بالعنف ومحاولات الهجمات الإرهابية من قبل الفلسطينيين الذين يعارضون وجود الدولة ومن قبل اليهود الذين يعارضون الاندماج الكامل للفلسطينيين داخل الدولة. سيكون من الصعب مراقبة الحركة بين الدوائر والسيطرة عليها دون إعاقة الاستمرارية الإقليمية للدولة.

5 – منح سلطات واسعة للمقاطعات والحد من تدخل الحكومة الفيدرالية سيجعل من الممكن توسيع نطاق الحكم الذاتي للفلسطينيين وسيجعل النموذج أكثر قبولًا لهم.

إلا أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى عدم الانسجام والتداخل والازدواجية والتعقيد في التعامل مع القضايا التي تهم أكثر من دائرة وفي التنقل بين الأقضية وفي العلاقات بينها. بالإضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري إنشاء مؤسسات منفصلة ومتوازية في كل

منطقة، مثل البيروقراطيات للترخيص المهني، وتحصيل الضرائب، والتنفيذ، الأمر الذي يعدّ إهدارًا للموارد لمثل هذا البلد الصغير. كلما زاد عدد المناطق، زادت هذه المشكلة.

6 – إن ضم جميع الأراضي الفلسطينية كجزء من الدولة، سيخلق عبئًا اقتصاديًّا ثقيلًا على الدولة بسبب التطوير الجاري لمعظم هذه الأراضي مقارنة بـ«إسرائيل» والحاجة إلى توفير احتياجات السكان الجدد. وستتفاقم هذه المشكلة في حال ضم قطاع غزة إلى الاتحاد.

7 – الفوارق الاقتصادية بين المناطق من شأنها أن تؤدي إلى عدم الاستقرار. أي محاولة لرأب الصدع سوف تتطلب من سكان المناطق «الغنية» تقديم إعانات أساسية للفقراء. بما أن الأحياء الفلسطينية أكثر فقرًا من الأحياء اليهودية، فإن الفوارق الاقتصادية ستسبب توترًا، من المرجح أن يؤدي إلى تفاقم التوترات القومية.

8 – لكي يعمل الاتحاد، سيكون التعاون المستمر بين المقاطعات والحكومة المركزية ضروريًا. إذا قرر الفلسطينيون وقف تعاونهم مع الحكومة الفيدرالية، فسوف تنشأ نزاعات داخلية وربما تؤدي إلى تفكك الاتحاد.

9 – إن إدراج غزة في الاتحاد – حتى كمنطقة منفصلة – سيخلق مشكلة ديموغرافية في البلاد، كما هو موصوف في النماذج السابقة، وأيضًا التزام بتوفير احتياجات سكان غزة. ومع ذلك، وكما في النماذج السابقة، فإن ترك غزة خارج الاتحاد يعني أن الصراع لن يتم حلّه بالكامل، وستظل غزة بؤرة لعدم الاستقرار، الأمر الذي سيتحدى العلاقات بين الفلسطينيين واليهود في الاتحاد.

الفصل 4 «اتحاد»

النموذج: دولتان، دولة «إسرائيل» والدولة الفلسطينية، مفصولتان بحدود على أساس الخط الأخضر، ولا يوجد حاجز مادي، وحرية حركة، وحكومة كونفدرالية مشتركة (انظر الشكل 4).

الفكرة الرئيســة: سيكون لكل شــعب دولته الخاصة التي تتحقق فيها هويته الوطنية، بينما ستبقى المستوطنات في مكانها مع حرية التنقل بين الدولتين. ستحتفظ «إسرائيل» بالمشاركة في القضايا الإستراتيجية على مستوى الكونفدرالية.

Figure 4. Confederation

Resolving the Israeli–Palestinian Conflict: The Viability of One-State Models 59
Pnina Sharvit Baruch

الشكل 4 – الاتحاد

1 - التقسيم الإقليمي

ســوف تســتند الحدود بين الدولتين على حدود عام 1967، على الرغم من أنه قد يتم الاتفاق على تعديلات على الحدود، مثل تضمين الكتل الاســتيطانية داخل «إسرائيل» و/ أو إضافــة البلدات العربية بالقرب من الخط الأخضر إلى الدولة الفلســطينية، مع مراعاة رغبات السكان.

2 - وضع المستوطنات

ســتترك المســتوطنات في مكانها وســتصبح جزءًا من الدولة الفلسطينية. سيكون

لديهم ترتيب خاص يسمح لسكانهم بالحفاظ على اتصال بـ«إسرائيل» والخضوع للقانون الإسرائيلي ومؤسسات الحكومة الإسرائيلية في معظم مجالات الحياة. ستكون الحلول العملية مطلوبة لتلك المناطق التي سيطبق فيها القانون الفلسطيني بشكل حتمي، مثل البنية التحتية – بما في ذلك التخطيط وتقسيم المناطق – خاصة في الحالات التي تؤثر على المناطق خارج حدود المستوطنات أو التي تشمل مواطنين فلسطينيين.

3 - القدس

يمكن أن تكون القدس عاصمة مشتركة للدولتين، من دون أي حدود مادية بين أجزاء المدينة، على الرغم من أن كلًّا منهما سيكون لها سلطة قضائية على أجزاء من المدينة، حيث يتركز مواطنوها. في منطقة جبل الهيكل، أو في جميع أنحاء البلدة القديمة، ستكون هناك حاجة إلى آلية لإدارة محلية إسرائيلية – فلسطينية مشتركة. ستكون آلية التعامل مع الخلافات بين الجانبين ضرورية.

4 - جوانب الجنسية والإقامة

حسب النموذج، سيكون هناك تمييز بين الجنسية والإقامة الدائمة في كل دولة. سيكون اليهود مواطنين في «إسرائيل»، حتى لو كانوا يعيشون في أراضي الدولة الفلسطينية، وسيكون الفلسطينيون مواطنين في الدولة الفلسطينية، حتى لو كانوا يعيشون داخل أراضي دولة «إسرائيل». يحق لمواطني كل ولاية التصويت في الانتخابات العامة لولايتهم. في الانتخابات المحلية، يحق للمقيمين الدائمين الذين يعيشون في نطاق سلطة السلطة المحلية التصويت، بغض النظر عن جنسيتهم.

5 - الهيئة الحكومية

سيكون لكل ولاية حكومة وبرلمان وسلطات حاكمة خاصة بها. بالإضافة إلى ذلك، ستنظم الحكومة الكونفدرالية المشتركة المجالات المشتركة بين الدولتين. المناطق

الخاضعة لسلطة الحكومة الكونفدرالية المشتركة سيتم تحديدها من قبل الجانبين عند إنشاء اتحاد. وفقًا لأحد التقسيمات المحتملة، الاتحاد الكونفدرالي سيكون لديه سلطة في الأمن الخارجي وسياسة الاقتصاد الكلي والموارد المشتركة مثل المياه وحماية البيئة والمجال الجوي والفضاء الكهرومغناطيسي، فضلًا عن الشؤون الاقتصادية والمدنية ذات الاهتمام المشترك. سيكون الباقي تحت سيطرة الولايات، وستنظم كل ولاية تلك المجالات بشكل مستقل. تعود الصلاحيات المتبقية، التي لم يتم تخصيصها صراحةً، إلى الولايات.

6 - المشاركة الفلسطينية في الحكومة

سينتخب الفلسطينيون الحكومة في الدولة الفلسطينية، والإسرائيليون سينتخبون الحكومة في دولة «إسرائيل». لذلك، لن يشارك الفلسطينيون في صنع القرار في «إسرائيل»، باستثناء القرارات التي تخضع لسلطة الحكومة الكونفدرالية، كما هو موضح أعلاه.

7 - حرية التنقل داخل الاتحاد

ستكون هناك حدود محددة بين الدولتين، ولكن لن تكون هناك حدود مادية، وسيسمح بحرية التنقل بين الدولتين.

إذا كانت هناك عمليات تفتيش عند نقاط العبور بين الدول، فهذه ستطبق بالتساوي على كلا الجانبين، عند الدخول إلى «إسرائيل» والدخول إلى الدولة الفلسطينية. سيكون هذا بمثابة تخفيض للإسرائيليين الذين اعتادوا على حرية المرور بين «إسرائيل» والضفة الغربية، بما في ذلك من وإلى المستوطنات.

8 - قضية اللاجئين

ستقرر كل دولة بشكل مستقل شروط المواطنة الخاصة بها. وبناءً عليه، ستكون الدولة الفلسطينية قادرة على تحديد من له الحق في الحصول على الجنسية الفلسطينية، وقد

تكون قادرة على السماح بعودة اللاجئين وأحفادهم من الخارج إلى الدولة الفلسطينية، ما لم يتم استبعاد ذلك أو تقييده في الاتفاقية. بين الجانبين. يمكن اعتبار ذلك جزءًا من حلّ قضية اللاجئين. نظرًا لحرية التنقل في أراضي الاتحاد، قد يحاول أحفاد لاجئي 1948 إعمال «حق العودة» إلى مواطن عائلاتهم الأصلية ومحاولة أن يصبحوا مقيمين دائمين في دولة «إسرائيل».

9 - الجوانب الأمنية

ستكون كل دولة مسؤولة عن الأمن الداخلي داخل حدودها، وستكون لها قواتها الأمنية الخاصة.

يعتمد النموذج الكونفدرالي على فكرة المساواة بين الولايات؛ ومع ذلك، قد يكون من الممكن الاتفاق على أن الدولة الفلسطينية ستكون منزوعة السلاح ولديها فقط قوات أمنية محدودة. الاحتفاظ بحق قوات الأمن الإسرائيلية في القيام بعمليات في أراضي الدولة الفلسطينية مخالف لسيادة الدولة للفلسطينيين. ومع ذلك، في نظام كونفدرالي، قد يكون من الأسهل لكلا الجانبين قبول إمكانية مثل هذا الترتيب في مواقف معينة أكثر من واقع دولتين منفصلتين. من المفترض أن يعطي الفلسطينيون موافقتهم على هذا الحق على أساس مؤقت، بحيث لا يكون ترتيبًا دائمًا.

10 - الجوانب الاجتماعية

بما أن النموذج الكونفدرالي يقوم على وجود مؤسسات مشتركة وحدود مفتوحة، فمن المهم أن يخضع المجتمعان الإسرائيلي والفلسطيني لعملية مصالحة.

11 - الجوانب الاقتصادية والمدنية

نظرًا لأن النموذج الكونفدرالي يحتفظ بعلاقة مهمة بين دولتين، يمكن أن تؤدي الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين الدول إلى تقويض استقرار الاتحاد. لذلك، من الضروري تضييق هذه الفجوات.

12 - الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة

يحافظ النموذج على الطابع اليهودي لدولة «إسرائيل»، بينما سيتم التعبير عن الهوية الفلسطينية في الدولة الفلسطينية. وسيسمح التمييز بين الإقامة والجنسية العربية لمواطني دولة «إسرائيل» الفلسطينيين لتحقيق هويتهم الوطنية في إطار الدولة الفلسطينية دون التنازل عن إقامتهم في «إسرائيل»، إذا كان ذلك اختيارهم. وقد يؤدي هذا أيضًا إلى زيادة الوزن النسبي لليهود داخل دولة «إسرائيل».

13 - المحافظة على الطابع الديمقراطي والليبرالي للدولة

من خلال تمكين «إسرائيل» من التخلي عن سيطرتها على الفلسطينيين، فإن النموذج يزيل التحديات الكبيرة التي تواجهها ديمقراطية «إسرائيل». إن تطبيق النموذج قد يتطلب من الفلسطينيين أن تكون الدولة ديمقراطية بالمعنى الأساس، أي تبني المبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. إذا لم يتم الوفاء بهذا الشرط، فإن إطار الكونفدرالية سيواجه صعوبات، حيث سيتكون حينها من دولة ديمقراطية واحدة وأخرى غير ديمقراطية.

14 - التداعيات على مواطني «إسرائيل» العرب

من المنطقي السماح لمواطني «إسرائيل» العرب باختيار ما إذا كانوا يريدون البقاء مواطنين إسرائيليين أو أن يصبحوا مواطنين في الدولة الفلسطينية. على أي حال، يمكنهم البقاء في أماكن إقامتهم نتيجة الفصل بين الإقامة والجنسية. النموذج يمنح الشعب الفلسطيني إشباعًا وطنيًا وتطلعات تهدف إلى إنهاء الصراع؛ لذلك فهي تسمح للمواطنين العرب في «إسرائيل» بالتوفيق بين هويتهم الإسرائيلية والفلسطينية، حتى لو اختاروا البقاء مواطنين في «إسرائيل».

15 - التداعيات على السلطة الفلسطينية

هذا النموذج يجعل من الممكن للسلطة الفلسطينية أن تكون بمثابة أساس لحكومة

الدولة الفلسطينية وحتى الإبقاء على قواتها الأمنية وممثليها في الخارج. ومع ذلك، من أجل استقرار الدولة الفلسطينية، سيحتاج الجمهور الفلسطيني إلى الثقة بقيادتهم. لذلك ستحتاج السلطة الفلسطينية إلى إجراء إصلاحات لاستعادة تلك الثقة، بما في ذلك التعامل مع الفساد الحكومي.

16 - قطاع غزة

من أجل ضم غزة إلى الكونفدرالية، ستحتاج حكومة الدولة الفلسطينية إلى سيطرة فعلية على قطاع غزة، حيث يمكن للاتحاد أن يعمل هناك أيضًا. وهكذا، على سبيل المثال، لضمان حرية التنقل بين الدولتين، يجب منع العناصر الإرهابية أو الإجرامية في غزة من دخول «إسرائيل» بحرية.

قد يكون من الممكن الاحتفاظ بحاجز مادي ونقاط تفتيش بين غزة ودولة «إسرائيل»، بينما لا تزال الحدود مفتوحة بين الضفة الغربية و«إسرائيل». إذا كان هناك مثل هذا الحد المادي، فيجب ضمان المرور الحرّ وغير المنقطع بين شطري الدولة الفلسطينية.

17 - إنشاء الكونفدرالية

سوف يقوم الاتحاد على أساس إقامة دولة فلسطينية، وبالتالي سوف تعترف الدولتان ببعضهما البعض كدولتين قوميتين لشعبيهما. سيتم إنشاء الاتحاد بموجب اتفاقية دولية بين الجانبين. ستكون هناك حاجة إلى اتفاق مفصل للكونفدرالية للعمل.

18 - جدوى الكونفدرالية

يمنح النموذج الفلسطينيين دولة خاصة بهم، وبالتالي قد يوافقون على هذا النموذج، رغم أنه يحتفظ بدرجة معينة من السيطرة الإسرائيلية من خلال الحكومة الكونفدرالية ولا يشمل إخلاء المستوطنات. من وجهة نظر «إسرائيل»، يقدم النموذج بعض الحلول لمصالحها الوطنية والإقليمية، حتى لو دعا إلى إقامة دولة فلسطينية على كامل الأرض حتى الخط الأخضر، ومشاركة الفلسطينيين في عملية صنع القرار.

فرص النجاح كحل دائم للصراع

1 – لكي يعمل الاتحاد الكونفدرالي، ستحتاج الدولتان إلى التعاون على المدى الطويل. سيحتاج الطرفان إلى التغلب على العداء وانعدام الثقة ووجهات النظر المختلفة الموجودة حاليًا بينهما. فالخلافات بين الدول والانتهاكات الجسيمة للاتفاق من قبل أحد الطرفين والمواجهات العنيفة بين الدولتين أو مواطنيهما ستشكل تحديًا لاستقرار الاتحاد الكونفدرالي.

2 – ستتطلب إدارة الشؤون في النموذج الكونفدرالي أن تتفق الدولتان على العديد من القضايا الجوهرية، بما في ذلك نظام الحدود، والقدس، والسياسة الاقتصادية، واستغلال الموارد الطبيعية المشتركة. لذلك، سيكون لكل دولة حق النقض (الفيتو) على هذه القضايا. قد تنتهي النزاعات في طريق مسدود، مما سيضر بقدرة الاتحاد الكونفدرالي على العمل. إذا مُنحت الحكومة الكونفدرالية سلطة على القضايا المتنازع عليها بين الجانبين، فسيكون من الصعب الوصول إلى اتفاق خلال مرحلة تحديد السياسة المشتركة. ومع ذلك، إذا تم تخصيص السلطة في هذه المجالات للولايات وتبنى كل منها سياسة مختلفة، فستحدث اشتباكات حتمية في مرحلة التنفيذ.

3 – حرية المرور بين الدولتين قد تؤدي إلى توترات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. علاوة على ذلك، نظرًا لأن النموذج لا يتصور أي سيطرة فعالة على الأشخاص الذين يسافرون بين الدول، فسيكون هناك خطر انتقال العناصر الإرهابية بين الدول، والذي يتفاقم بسبب حقيقة أن السياح والزوار الأجانب سيكونون أيضًا قادرين على التنقل بحرية بين الدول.

4 – إن الوضع الذي ينتقل فيه الفلسطينيون إلى «إسرائيل» وينتقل الإسرائيليون إلى الدولة الفلسطينية – لاسيما إذا كانت هذه الجماعات مدفوعة بالأيديولوجية – من

شأنه أن يسبب التوتر. ومما يثير القلق بشكل خاص ما إذا كان أحفاد لاجئي عام 1948، سواء كانوا يقيمون حاليًا في الضفة الغربية أو في دول أخرى، يحاولون تحقيق «حق العودة» من خلال الاستقرار في موطن عائلاتهم الأصلية.

5 – حرية حركة البضائع بين الدول قد تضر بالاقتصاد الإسرائيلي، خاصة إذا كانت الدولة الفلسطينية لا تفرض بشكل فعال الترخيص، والمعايير الرسمية، والضرائب، وما إلى ذلك. علاوة على ذلك، فإن الجرائم العابرة للحدود عرضة للزيادة، لاسيما بسبب التفاوت الاقتصادي بين الدول.

6 – التوتر بين سكان المستوطنات المتبقية في أراضي الدولة الفلسطينية وسلطات الحكم في تلك الدولة شبه حتمي، لاسيما في حالة الخلافات بينهم وبين السكان الفلسطينيين. بقدر ما يكون لهذه المواجهات مكوّن أيديولوجي وديني، فمن المرجح أن يصبح الخلاف أكبر.

7 – يرجح أن تكون الإدارة المشتركة في البلدة القديمة في القدس مصدر خلاف وخلافات. قد تؤدي الحاجة إلى العمل الجماعي إلى الشلل وتجنب الأطراف الخطوات اللازمة، في حين أن الإجراءات الأحادية من المرجح أن تخلق مواجهات بين الجانبين. يمكن لحادث واحد حساس في القدس أن يتورط في كامل أراضي الكونفدرالية، بل ويؤثر على العلاقات مع الدول المجاورة.

8 – يسهّل النموذج الكونفدرالي قبول مطلب «إسرائيل» بالحفاظ على درجة معينة من حرية العمل لقواتها الأمنية في أراضي الدولة الفلسطينية، على الأقل خلال المراحل الأولى وحتى استقرار الوضع الأمني. ومع ذلك، فإن النشاط الأمني داخل أراضي الدولة الفلسطينية يمكن أن يؤدي إلى توترات من شأنها تقويض استقرار الكونفدرالية، خاصة إذا تكررت بشكل متكرر وعلى مدى فترة طويلة من الزمن.

9 – إذا احتفظت «إسرائيل» بمسؤولية الأمن الخارجي، بما في ذلك الحق في الانتشار

على طول الحدود الخارجية، فسيكون من الممكن فرض نزع السلاح من الدولة الفلسطينية ومنع دخول العناصر التي تشكل تهديدًا أمنيًا للاتحاد. ومع ذلك، إذا تُركت مجالات معينة، مثل الأمن الخارجي، حصريًا تحت سيطرة «إسرائيل»، فسوف تصبح مصدرًا مستمرًا للإحباط داخل الاتحاد الكونفدرالي.

10 – قد تكون الفوارق الاقتصادية بين الدول عاملًا من عوامل زعزعة الاستقرار. على الرغم من أن العلاقة بين الدول من المتوقع أن تعزز اقتصاد الدولة الفلسطينية، إلا أن نجاح الاتحاد الكونفدرالي يتطلب استثمارات كبيرة وطويلة الأجل لتضييق الفجوات القائمة. قد لا يكون أمام «إسرائيل» خيار سوى دعم الاقتصاد الفلسطيني، والذي من المرجح أن يثقل كاهل الاقتصاد الإسرائيلي.

11 – يشكل ضم قطاع غزة كجزء من الكونفدرالية تحديات كبيرة لاستقرار الاتحاد. أولًا، إلى الحد الذي لا تتمتع فيه حكومة الدولة الفلسطينية بالسيطرة الكاملة على ما يحدث في غزة، فإن حرية دخول الأشخاص والمركبات والبضائع من غزة إلى «إسرائيل» ستثير مخاوف بشأن الأمن والجريمة والقضايا الاقتصادية. علاوة على ذلك، فإن ضم غزة إلى الاتحاد سيتطلب استثمارات ضخمة، الأمر الذي سيؤثر على ميزانية الاتحاد.

ومع ذلك، إذا لم تكن غزة جزءًا من الاتحاد الكونفدرالي، فستظل مصدرًا لعدم الاستقرار ولن يتم حلّ النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني بشكل كامل.

12 – من المشكوك فيه أن يكون هناك اتحاد مستقر في ظل عظمة الاختلافات الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية بين الدول التي يتكون منها الاتحاد. على وجه الخصوص، من غير الواضح ما إذا كان الاتحاد الكونفدرالي ممكنًا ما لم يكن لدى الدولتين أنظمة ديمقراطية. من المشكوك فيه أن الدولة الفلسطينية ستحافظ بنجاح على الطابع الديمقراطي، لاسيما في المراحل الأولى، بالنظر إلى افتقارها إلى التقاليد الديمقراطية.

13 – يشـير التاريخ إلى أن الكونفدراليات ليست أنظمة مسـتقرة. ينقسم بعضها إلى ولايات منفصلة بينما يتحد البعض الآخر لتشكيل دولة فيدرالية واحدة.

الخلاصة

على أساس تحليل كل نموذج، من الممكن تلخيص الخصائص فيما يتعلق بكل من المعلومات:

1 - التقسيم الإقليمي

لا توجد حدود داخل الدولة في أي نموذج، على الرغم من وجودها في نموذج الحكم الذاتي، يمكن أن يكون الحاجز المـادي ممكنًا إذا كانت المنطقة من منطقة الحكم الذاتي متجـاورة. في الاتحاد، هناك حدود محددة على أسـاس خط 1967، على الرغم من أنها ستكون حدودًا مفتوحة دون أي حاجز مادي.

2 - وضع المستوطنات

كل النماذج تنص على إمكانية مغادرة المسـتوطنات في المكان، على الرغم من وجود عدد من المسـتوطنات في نموذج الحكم الـذاتي قد يتم إخلاؤها لضـمان التواصل في منطقة الحكم الذاتي. في نموذج الكونفدرالية، ستكون المستوطنات جزءًا من الدولة الفلسطينية وسيكون سكانها مقيمين في الدولة الفلسطينية ولكنهم مواطنون في «إسرائيل».

3 - مكانة القدس

في جميع النماذج، تحتفظ «إسرائيل» بدرجة من السـيطرة على القدس. ومع ذلك، بينما تتمتـع «إسرائيل» بالسـيطرة الكاملة على نموذج الوحدة والحكم الذاتي، سيشـارك الفلسـطينيون في إدارة أجزاء معينة من المدينة (بـما في ذلك الحوض المقدس أو أجزاء منه) في نموذجي الاتحاد والكونفدرالية.

4 - جوانب الجنسية والإقامة

في جميع النماذج، باسـتثناء الكونفدرالية، يصبح الفلسطينيون مقيمين دائمين في دولة «إسرائيـل» ويحق لهم أيضًا أن يصبحوا مواطنين. يتعارض حرمان الفلسـطينيين من

الجنسية الكاملة كحلّ دائم مع الطابع الديمقراطي لدولة «إسرائيل».

في نموذج الكونفدرالية، هناك تمييز بين المواطنة والإقامة: الفلسطينيون هم مواطنون في الدولة الفلسطينية، حتى لو كانوا يعيشون في أراضي دولة «إسرائيل»، بينما اليهود مواطنون في دولة «إسرائيل»، حتى لو كانوا هم مقيمون دائمون في الدولة الفلسطينية.

5 - الهيئة الحكومية

في نموذج الدولة الواحدة، لا توجد حكومة مركزية تحكم الدولة بأكملها. في نموذجي الحكم الذاتي والفيدرالية، يتم تقسيم السلطات بين الحكومة المركزية والحكومة في منطقة أو منطقة الحكم الذاتي، على التوالي، مما قد يؤدي إلى الاحتكاك، فضلًا عن الازدواجية والتعقيد والتجاوز. يوفر نموذج الكونفدرالية أيضًا تقسيمًا للسلطة بين الولايات والحكومة الكونفدرالية، على الرغم من محدودية ذلك، مما قد يؤدي إلى احتكاك بشأن الأمور التي تظل على المستوى الكونفدرالي وفي القضايا التي تهم كلا البلدين.

في كل نموذج، باستثناء الاتحاد الكونفدرالي، يجب إنشاء مؤسسات حكومية لتلبية احتياجات السكان الفلسطينيين الذين ينضمون إلى الدولة، بما في ذلك تقديم الخدمات باللغة العربية.

6 - المشاركة الفلسطينية في الحكومة

بصرف النظر عن نموذج الدولة الواحدة، تمنح النماذج الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا في مجالات معينة داخل الأراضي الواقعة تحت سلطتهم. في نموذج الدولة الواحدة، من الممكن أن يتمتع الفلسطينيون باستقلال ثقافي.

في جميع النماذج، باستثناء الاتحاد الكونفدرالي، يحق للفلسطينيين أيضًا المشاركة في انتخابات الحكومة المركزية، التي تستند إلى حقهم في الجنسية الإسرائيلية. في نموذج الحكم الذاتي، قد يتقرر أن تمثيل سكان الحكم الذاتي في الحكومة المركزية سيكون من خلال ممثلين معينين، وليس عن طريق الانتخابات المباشرة.

7 - حرية التنقل في الدولة

يتمتع كل من الفلسطينيين والإسرائيليين بحرية الحركة في جميع أنحاء المنطقة في جميع النماذج. في نموذج الكونفدرالية، يتمتع الفلسطينيون بحرية الحركة في جميع أنحاء الكونفدرالية نتيجة عدم وجود حدود بين الدول، على الرغم من أنهم ليسوا مقيمين دائمين في دولة «إسرائيل». لا يوجد أي من النماذج، باستثناء نموذج الحكم الذاتي، له حدود مادية داخل الدولة، لذلك من المستحيل تقييد حرية الحركة بشكل فعال. في نموذج الحكم الذاتي، قد يكون من الممكن وجود حاجز مادي، إذا كانت المنطقة متجاورة. في هذه الحالة، يمكن أن تتم مراقبة الحدود عند نقاط العبور إذا لزم الأمر. ومع ذلك، يجب احترام الحق في حرية التنقل لسكان منطقة الحكم الذاتي كجزء من وضعهم كمقيمين دائمين في دولة «إسرائيل». حرية التنقل غير المقيدة يمكن أن تؤدي إلى صراع بين الفلسطينيين واليهود داخل الدولة.

8 - قضية اللاجئين

قضية اللاجئين خارجية بالنسبة لجميع النماذج وتعتمد على كيفية تسوية الأمر بين الجانبين. مع ذلك، يمكن الافتراض أن الجانب الفلسطيني سيثير القضية كشرط للموافقة على النموذج. في جميع النماذج، هناك قلق من أن يستغل اللاجئون الموجودون حاليًا داخل الأراضي الفلسطينية حرية التنقل لتحقيق «حق العودة» إلى موطن عائلاتهم الأصلي داخل الأراضي الإسرائيلية. في أي كونفدرالية، قد يتمكن اللاجئون من الخارج من دخول أراضي الدولة الفلسطينية، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين الجانبين.

9 - الجوانب الأمنية

يبقى الأمن الخارجي وتأمين الحدود الخارجية من اختصاص «إسرائيل» في كل نموذج، على الرغم من أنه في نموذج الكونفدرالية، قد تشارك القوى الفلسطينية وممثلو الدولة الفلسطينية أيضًا في مثل هذه الأمور، على الأقل بشكل تدريجي. علاوة

على ذلك، سيكون لقوات الأمن الإسرائيلية الحق في العمل في الأراضي الخاضعة للسيطرة الفلسطينية للتعامل مع تهديدات الأمن الداخلي. في نموذج الحكم الذاتي، يجب تقسيم السلطة بين قوات الأمن التابعة للحكومة المركزية وتلك التابعة لمنطقة الحكم الذاتي. في نموذج الاتحاد الكونفدرالي، من المحتمل أن تكون قدرة قوات الأمن الإسرائيلية على العمل في الدولة الفلسطينية مقتصرة على حالات استثنائية وستنتهي تدريجيًّا بمرور الوقت.

10 - الجوانب الاجتماعية

في جميع النماذج، عمليات المصالحة الحقيقية بين الجمهورين اليهودي والفلسطيني في الدولة تعتبر حاسمة، بالنظر إلى الروابط الوثيقة بين المجتمعين. هذا مهم بشكل خاص في الدولة الموحدة ونماذج الاتحاد، ولكن أيضًا في نماذج الحكم الذاتي والكونفدرالية.

11 - الجوانب الاقتصادية والمدنية

في جميع النماذج، تُعطى مسؤولية سياسة الاقتصاد الكلي إلى الحكومة المركزية (في الاتحاد، إنها الحكومة الكونفدرالية) ويلزم وجود قواعد موحدة للتجارة. في جميع النماذج، باستثناء الاتحاد الكونفدرالي، تقع المسؤولية النهائية عن رفاهية جميع السكان الفلسطينيين على عاتق حكومة «إسرائيل». يتطلب كل نموذج استثمار الدولة من أجل تضييق الفوارق الاقتصادية الكبرى، بما في ذلك إيجاد حلّ لإعادة تأهيل مخيمات اللاجئين القائمة. هذا هو الحال بشكل خاص في النموذج الوحدوي والفدرالي، ولكن أيضًا في نموذج الحكم الذاتي. في نموذج الكونفدرالية أيضًا، يعد تقليل الفوارق الاقتصادية بين الدول المكونة للاتحاد أمرًا مهمًا من أجل الاستقرار.

12 - الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة

تشكل جميع النماذج، باستثناء نموذج الكونفدرالية، تحديًا للحفاظ على الطابع اليهودي لدولة «إسرائيل»، من خلال إضافة أقلية فلسطينية كبيرة. علاوة على ذلك،

يمكن للفلسطينيين اكتساب نفوذ كبير على القرارات الإستراتيجية التي يمكن أن تؤثر على الطابع اليهودي للدولة. هذا هو الحال بشكل خاص في النماذج الوحدوية والفدرالية، ولكن يمكن أن يحدث أيضًا في نموذج الحكم الذاتي. في المقابل، في نموذج الكونفدرالية، يتم الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، حيث تتحقق الهوية الوطنية الفلسطينية في الدولة الفلسطينية.

13 - الحفاظ على الطابع الديمقراطي والليبرالي للدولة:

يحسّن نموذج الكونفدرالية قدرة «إسرائيل» على التمسك بالقيم الديمقراطية لأنها تتوقف عن السيطرة على الفلسطينيين. في جميع النماذج، يتطلب الحفاظ على الطابع الديمقراطي للدولة أن يحصل السكان الفلسطينيون الذين ينضمون إلى الدولة على جميع الحقوق الممنوحة لسكان دولة «إسرائيل»، بما في ذلك الحق في أن يصبحوا مواطنين في الدولة. أبعد من ذلك، فإن الاحتفاظ بالطابع الديمقراطي والليبرالي، ستعتمد به الدولة أيضًا على الكيفية التي تضمن بها الهيئات الحاكمة الفلسطينية – سواء على مستوى المنطقة أو منطقة الحكم الذاتي – احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. في نموذج الكونفدرالية، إذا لم تكن الدولة الفلسطينية ديمقراطية، فإن التعايش بين دولة ديمقراطية ودولة غير ديمقراطية في ظل نفس الحكومة الكونفدرالية سيشكل تحديًا لاستقرار النموذج.

14 - التداعيات على مواطني «إسرائيل» العرب

تتيح جميع النماذج للمواطنين العرب في «إسرائيل» التواصل مع إخوانهم الفلسطينيين في الضفة الغربية (وغزة) اذا كانت غزة أيضًا جزءًا من الدولة. في نموذجي الحكم الذاتي والفيدرالية، يمكن أن يؤخذ اختيار بعض المواطنين العرب في «إسرائيل» ليصبحوا جزءًا من منطقة أو منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني في الاعتبار عند تحديد حدود منطقة الحكم الذاتي أو المنطقة. في نموذج الكونفدرالية، يمكن منحهم خيار أن يصبحوا مواطنين في الدولة الفلسطينية، بينما يظلون مقيمين في «إسرائيل». تطبيق

جميع النماذج يضع المواطنين العرب في مأزق حـــول ما إذا كان ينبغي عليهم الانضمام إلى الجانب الفلسطيني داخل الدولة الواحدة، على حساب تقليل الاندماج في المجتمع اليهودي الإسرائيلي.

15 - التداعيات على السلطة الفلسطينية

ســيخضع وضع السلطة الفلســطينية إلى تحول كبير في نموذج الدولة الواحدة، سيتم تفكيكها تمامًا، بينما في النموذج الفيدرالي، ســتتحول الســلطة الفلسطينية إلى حكومة مقاطعة ذات سلطات محدودة. في نموذج الحكم الذاتي، يمكن للسلطة الفلسطينية أن تظل الســلطة الحاكمة في منطقة الحكم الذاتي الخاضعة للسلطة الإسرائيلية. في الدولة الواحدة، سيتم تفكيك قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية بالكامل، بينما في حالة الحكم الذاتي والنماذج الفيدرالية، سيتم تعديل قوات الأمن لتصبح قوة شرطة إقليمية. في نموذج الكونفدرالية، ستكون السلطة الفلسطينية قادرة على رفع مكانتها إلى مكانة حكومة الدولة الفلسطينية.

16 - وضع قطاع غزة

في كل نموذج، إدراج غزة يعقد إمكانية تنفيذ النموذج بنجاح. ومع ذلك، فإن استبعاد غزة يعني أن الصراع لن يتم حلّه بالكامل، وســتظل غزة مصدرًا لعدم الاستقرار على حدود الدولة. يتمتــع نموذج الاتحاد بمرونة أكبر لإدراج غزة في النموذج، من خلال تنفيذ الترتيبات التي تأخذ في الاعتبار مدى تعقيد هذه المنطقة.

17 - تنفيذ النموذج

جميع النماذج تنطوي على تغيير جذري في النظام يتطلب مباشرة موافقة الشعب. بصرف النظــر عن نموذج الدولــة الواحدة، فإن التوصل إلى اتفاق مفصل مع الفلســطينيين شرط مســبق ضروري لتطبيق النموذج. كما سيكون تطبيق النموذج الوحدوي صعبًا إذا عارضه الفلســطينيون، ومن المتوقع مواجهات عنيفــة في مثل هذه الحالة. يتطلب

كل نموذج صياغة إطار عمل دستوري جديد وتنفيذ تغييرات هيكلية رئيسية، والتي ستتطلب فترة انتقالية كبيرة، حيث يقترح نموذج الاتحاد التغييرات الأكثر جذرية.

18 - الجدوى

في كل النماذج ما عدا الكونفدرالية، فإن الموافقة الفلسطينية مشكوك فيها للغاية، لأن ذلك يعني أن الفلسطينيين سيوافقون على الانضمام إلى جزء من دولة ذات طابع يهودي ودون تحقيق كامل للتطلعات الوطنية الفلسطينية. إن تطبيق نموذج دون اتفاق فلسطيني سيتطلب على الأرجح استخدام القوة ويؤدي إلى ضغط دولي على «إسرائيل». كما أنه من المحتمل أيضًا أن يخلق صراعًا بين الجمهور الإسرائيلي، لاسيما إذا كان يُنظر إلى النموذج على أنه يهدد الطابع اليهودي أو الديمقراطي للدولة. في نموذج الكونفدرالية، سيتمكن الفلسطينيون من تحقيق هويتهم الوطنية، على الرغم من أن تنفيذها يتطلب موافقتهم على بقاء المستوطنات الإسرائيلية في مكانها. علاوة على ذلك، سيتعين على الجانبين التوصل إلى اتفاقيات مفصلة حول القضايا الجوهرية للصراع وترتيبات التنسيق المعقدة، مما يجعل المفاوضات معقدة وصعبة.

احتمالية نجاح النماذج كحل دائم للصراع، لا يبدو أن أي من النماذج لديه آفاق ميمونة لتحقيق حلّ دائم ومستقر وناجح للصراع. أحد الأسباب الرئيسية هو الاحتمال الكبير للاحتكاك بين الإسرائيليين والفلسطينيين بسبب حرية الحركة الممنوحة في جميع النماذج. نظرًا لعمق الجذور.

العداء بين الشعبين على مدى العقود الماضية واختلافاتهما الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، تثير هذه النماذج مخاوف من أن التوترات بين السكان ستؤدي إلى صراع داخلي عنيف وفي النهاية إلى عدم استقرار الدولة.